

## جدول الأعمال

اجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب.

المنعقد في قاعة نوبل للاجتماعات، فندق وستين ستي سنتر البحرين، ضاحية السيف، مملكة البحرين

الأربعاء 29 مارس 2026م

الساعة 1:00 ظهراً

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.  
 دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة

يسر مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. (س.ت. رقم 15210) ("الشركة") دعوة مساهمي الشركة ("المساهمين") لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية (ويشار إليه فيما بعد بـ"الاجتماع"). تقرر عقد الاجتماع في يوم الأحد الموافق 29 مارس 2026م، بدءاً من الساعة 1:00 ظهراً، في قاعة نوبل للاجتماعات، فندق وستين ستي سنتر البحرين، ضاحية السيف، مملكة البحرين، وذلك لمناقشة البنود المبينة في جدول الأعمال أدناه.

في حالة عدم اكتمال النصاب لاجتماع الجمعية العامة العادية، فسوف يعقد الاجتماع الثاني يوم الأحد الموافق 5 أبريل 2026م، في نفس المكان والتوقيت. وفي حالة عدم اكتمال النصاب في الاجتماع الثاني، فسوف يعقد الاجتماع الثالث في يوم الأحد الموافق 12 أبريل 2026م، في نفس المكان والتوقيت، بغض النظر عن عدد المساهمين الحاضرين.

**جدول أعمال الجمعية العامة العادية:**

1. استلام محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقد بتاريخ 26 مارس 2025م والتصديق عليه.
2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ووضعها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والتصديق عليه.
3. استلام تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
4. استلام تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
5. مناقشة البيانات المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والتصديق عليها.
6. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن التخصيصات التالية، وذلك بعد أخذ موافقات الجهات الحكومية والرقابية المعنية:
  - a. تحويل مبلغ وقدره يقارب 112,000 دولار أمريكي إلى الاحتياطات القانونية؛ و
  - b. تحويل مبلغ وقدره يقارب 1,009,000 دولار أمريكي إلى الخسائر المتراكمة.
7. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، مع أية أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين كما هو مبين في الإيضاح رقم 32 من البيانات المالية امتثالاً للمادة 189 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("قانون الشركات التجارية").
8. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون الشركات التجارية والتصديق عليه.
9. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤوليات الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
10. الاطلاع والمصادقة على المزاي والمكافآت الإجمالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م.
11. اعتماد توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين المدقق الخارجي للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
12. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية.

الملاحظات

- (a) لكل مساهم – أيا كان عدد أسهمه – حق حضور الاجتماع، ويكون له عدد من الأصوات يساوي عدد أسهمه في الشركة، ويقع باطلاً كل شرط أو قرار يخالف ذلك (المادة 203 من قانون الشركات التجارية).
- (b) يجوز للمساهم أن يوكل غيره من المساهمين أو من غيرهم في الحضور نيابة عنه، على أن يكون الوكيل من غير رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة، ولا يخل ذلك بحق التوكيل للأقارب من الدرجة الأولى. ويكون ذلك بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة تعده الشركة لهذا الغرض. ويمثل المساهمين ناقصي الأهلية وفاقديها في الحضور النائبون عنهم قانونياً (المادة 203 من قانون الشركات التجارية).
- (c) يرجى من المساهمين الكرام الذين يعتزمون تعيين وكيل لتمثيلهم في الاجتماع تقديم بطاقة الاعتماد/الإنيابة أو التوكيل للسادة/ شركة كفين تكنولوجيز (البحرين) ذ.م.م. ("كفين تكنولوجيز") (على [bahrain.helpdesk@kfintech.com](mailto:bahrain.helpdesk@kfintech.com))، وذلك قبل موعد الاجتماع بأربع وعشرون (24) ساعة على الأقل (المادة 203 من قانون الشركات التجارية). يمكن الحصول على نماذج التوكيلات الخاصة بحضور الاجتماع إلكترونياً من الموقع الإلكتروني للشركة [www.ithmaarholding.com](http://www.ithmaarholding.com) أو من الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين أو الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي.
- (d) يمكن الحصول على نسخ من تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م إلكترونياً على الموقع الإلكتروني للشركة [www.ithmaarholding.com](http://www.ithmaarholding.com) أو الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين أو الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي.
- (e) في حال وجود أية استفسارات، يرجى عدم التردد في التواصل مع السادة/ علاقات المستثمرين، على هاتف رقم 17585094 أو على البريد الإلكتروني [IR@ithmaarholding.com](mailto:IR@ithmaarholding.com).

عمرو محمد الفيصل  
رئيس مجلس الإدارة

## البند الأول

استلام محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقد بتاريخ 26 مارس 2025م والتصديق عليه.

مرفق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 26 مارس 2025م والذي اعد عملاً بأحكام المادة (208) من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001م وتعديلاته، وقد تم موافاة الجهات المختصة بمملكة البحرين بنسخة من المحضر المذكور خلال الفترة المنصوص عليها في المادة المذكورة أعلاه.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

**"تقرر التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 26 مارس 2025م."**

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية  
لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الشركة")  
المنعقد يوم الأربعاء 26 مارس 2025م  
في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً  
بقاعة نوبل للاجتماعات، فندق وستين ستي سنتر البحرين، ضاحية السيف، مملكة البحرين

كما حضر الاجتماع السيدات والسادة التالية أسماؤهم:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود	رئيس مجلس إدارة الشركة
السيد/ جمعة حسن أبل	عضو مجلس إدارة الشركة
فضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة بحر	عضو هيئة الرقابة الشرعية
السيد/ ميسان فيصل المسقطي	الرئيس التنفيذي
السيد/ ثاقب محمود مصطفى	رئيس الشؤون المالية
الشيخ الدكتور/ عادل المرزوقي	رئيس التنفيذ والتنسيق الشرعي
السيدة/ فاطمة عبد الله مفيز	رئيسة الشؤون القانونية، الالتزام ومكافحة غسيل الأموال
السيد/ علي أحمد علي محمد	سكرتير الشركة
السيد/ ماهيش بالاسوبرامانيام	ممثلاً لـ كي بي أم جي ، المدقق الخارجي
السيد/ حسن جاسم	ممثلاً لـ كي بي أم جي ، المدقق الخارجي
السيدة/ نوف البلوشي	ممثلاً لإدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي
السيد/ حسين محمد	ممثلاً لإدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي
السيدة/ زهرة المحفوظ	ممثلاً لإدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي
السيدة/ ريان علي	ممثلاً لإدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي
السيد/ أحمد سلمان	ممثلاً لوزارة الصناعة والتجارة

السيدة/ نورة المحمدي

ممثلاً لبورصة البحرين

السيدة/ روان البنكي

ممثلاً لشركة البحرين للمقاصة

الرئاسة والأمانة:

تولى صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود رئاسة الجمعية العامة العادية ("الرئيس") وقام بالترحيب بالحضور الكريم من المساهمين الذين حضروا أصالة أو وكالة وهيئة الرقابة الشرعية وبمندوبي وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ومدققي الحسابات. ثم اقترح الرئيس تكليف السيد / علي أحمد علي محمد لأمانة سر الاجتماع ووافق الحضور على ذلك.

الدعوة والنصاب القانوني:

تم نشر الدعوة وجدول الأعمال للمساهمين لحضور الجمعية العامة العادية بتاريخ 5 مارس 2025م بنحو ما هو مطلوب بموجب المادة (199) من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001م وتعديلاته ("قانون الشركات التجارية").

وكلف الرئيس مندوبي السادة/ شركة كفين تكنولوجيز (البحرين) ذ.م.م. للقيام بحصر عدد الحضور والنسبة المئوية التي يمثلونها من إجمالي عدد الأسهم، فتبين أن النصاب القانوني المطلوب لانعقاد الجمعية العامة العادية مكتمل على النحو المطلوب حسب المادة (201) من قانون الشركات التجارية والمادة (2)48 من النظام الأساسي للشركة حيث بلغت نسبة الحضور سواء بالأصالة أو بالوكالة 52.48%، بما يمثل 1,527,363,472 سهماً.

تم بعد ذلك استعراض بنود جدول الأعمال والنظر فيها على النحو التالي وطلب الرئيس من الحضور إبداء موافقتهم على جدول الأعمال:

البند الأول:

استلام محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقد بتاريخ 25 مارس 2024م والتصديق عليه.

بعد عرض هذا البند للنقاش وطلب الموافقة عليه، أبدى المساهمين موافقتهم عليه:

"تقرر التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 25 مارس 2024م".

البند الثاني:

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ووضعها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م والتصديق عليه.

أشار الرئيس إلى أن التقرير تم توزيعه على الحضور وأتاح الفرصة للمناقشة وتقديم أية ملاحظات أو استفسارات، ولما لم يتقدم أحد من الحاضرين بأية

ملاحظات اقترح الرئيس الموافقة على التقرير وتمت تلبية الاقتراح والموافقة عليه، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة والتصديق على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م".

استلام تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

البند الثالث:

طلب الرئيس من فضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، قراءة التقرير وتم سرد النقاط التالية من تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م:

- (1) أن مجمل أعمال وأنشطة الشركة تمت وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل الهيئة.
- (2) أن حساب تخصيص وتوزيع الأرباح والخسائر في حسابات المضاربة متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- (3) أنه تم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، وأن مسؤولية إخراج الزكاة، إن وجدت، تقع على عاتق المساهمين.

وبعد الاستماع إلى التقرير أتاح الرئيس المجال للحضور للتقدم بما قد يكون لديهم من استفسارات، وحيث لم تكن هناك أية استفسارات، فقد:

"تقرر أنه تم الاطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م".

استلام تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

البند الرابع:

طلب الرئيس من ممثلي السادة/ كي بي أم جي، المدققين الخارجيين، قراءة التقرير على الحضور، وقام السيد/ حسن جاسم بقراءة التقرير والإشارة إلى أمور التدقيق الرئيسية كما هو مبين في التقرير، والمتطلبات القانونية والتنظيمية والشرعية من التقرير الخاصة لمتطلبات قانون الشركات التجارية وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع والأحكام المعمول بها من المجلد السادس).

ومن ثم طلب الرئيس من الحضور التقدم بما قد يكون لديهم من أسئلة أو استفسارات، ولعدم وجود أية أسئلة فقد:

"تقرر أنه تم الاطلاع على تقرير مدققي الحسابات السادة/ كي بي أم جي حول البيانات المالية الموحدة للشركة للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م".

## البند الخامس:

### مناقشة البيانات المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والتصديق عليها.

طرح الرئيس البيانات المالية الموحدة للمناقشة وفتح الفرصة للحضور للتقدم بما قد يكون لديهم من أسئلة أو ملاحظات.

وحيث لم تكن هناك ملاحظات فقد اقترح الرئيس الموافقة على البيانات المالية الموحدة وقام أحد المساهمين بتثنية الاقتراح، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على البيانات المالية الموحدة للشركة للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م".

## البند السادس:

### الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن التخصيصات التالية، وذلك بعد أخذ موافقات الجهات الحكومية والرقابية المعنية:

- a. تحويل مبلغ وقدره 1,046,000 دولار أمريكي إلى الاحتياطات القانونية؛ و  
b. تحويل مبلغ وقدره 9,413,000 دولار أمريكي إلى الخسائر المتراكمة.

طرح الرئيس التوصية للمناقشة وفتح الفرصة للمساهمين للتقدم بما قد يكون لديهم من ملاحظات.

وحيث لم تكن هناك ملاحظات فقد اقترح الرئيس الموافقة على توصية مجلس الإدارة ووافق المساهمان على ذلك، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن التخصيصات التالية، وذلك بعد أخذ موافقات الجهات الحكومية والرقابية المعنية:

- a. تحويل مبلغ وقدره 1,046,000 دولار أمريكي، من صافي الربح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، إلى الاحتياطات القانونية؛ و  
b. تحويل مبلغ وقدره 9,413,000 دولار أمريكي، من صافي الربح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، إلى الخسائر المتراكمة".

## البند السابع:

### التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، مع أية أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين كما هو مبين في الإيضاح رقم 32 من البيانات المالية امتثالاً للمادة 189 من قانون الشركات التجارية.

أشار الرئيس إلى أن الإيضاح رقم (32) من البيانات المالية يضم العمليات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، مع أي أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين تماشياً مع المادة

(189) من قانون الشركات التجارية، وقد تم توزيعه على الحضور وأتاح الفرصة للمناقشة وتقديم أية ملاحظات أو استفسارات، ولما لم يتقدم أحد من الحاضرين بأية ملاحظات اقترح الرئيس الموافقة على هذا البند وتمت تثنية الاقتراح والموافقة عليه، وبناءً عليه:

"تقرر إنه تم الموافقة على الإيضاح رقم (32) الخاص بالعمليات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، مع أي أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين".

#### البند الثامن:

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون الشركات التجارية والتصديق عليه.

أشار الرئيس إلى أن التقرير تم توزيعه على الحضور وطلب من الحضور إبداء ما قد يكون لديهم من ملاحظات حول هذا الموضوع إلا أنه لم يتقدم أحد بأية ملاحظة، وبناءً عليه:

"تقرر أنه تمت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي".

#### البند التاسع:

إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤوليات الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

عرض الرئيس الموضوع للمناقشة وطلب من الحضور التقدم بما قد يكون لديهم من ملاحظات، ولم يتقدم أحد من الحاضرين بأية اعتراض، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤوليات الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م".

#### البند العاشر:

انتخاب أربعة (4) وتعيين اثنين (2) أعضاء لمجلس الإدارة الجديد للشركة للفترة 2025-2028، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

أعلن الرئيس بأنه تم تعيين كل من الشيخ / محمد عبدالله الخريجي و السيد/ جمعة حسن أبل من قبل مجموعة دار المال الإسلامي كعضوين في مجلس إدارة الشركة.

كما وطلب الرئيس من السادة مسجلي الأسهم ومن ممثلي الجهات الرسمية المسؤولة عن حصر الأصوات إجراء اللازم للإعلان عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة.

فقامت لجنة الفرز، والمكونة من ممثلي مسجل الأسهم، وإدارة مراقبة الأسواق

المالية بمصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة، والمدقق الخارجي، بحصر الأصوات.

وبعد حصر الأصوات والتحقق منها من قبل الجهات الرسمية، قرأ الرئيس النتائج على النحو التالي:

المترشح	الأصوات	النسبة
صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود	212,907,201	23.11%
تونكو يعقوب خيرا	209,696,021	22.76%
السيدة/ الهام إبراهيم حسن	209,643,226	22.76%
الدكتورة/ أماني خالد بورسلي	209,511,756	22.74%
السيد/ علي غالب بشارة	54,129,224	5.88%
السيد/ حسين عبدالحميد آل شهاب	25,078,939	2.72%
الدكتور/ جهاد النقلة	246,100	0.03%

وعليه، أعلن الرئيس بأنه تم انتخاب الأعضاء التالية أسمائهم لمجلس إدارة الشركة للثلاث سنوات القادمة:

- (1) صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود
- (2) تونكو يعقوب خيرا
- (3) الدكتورة/ أماني خالد بورسلي
- (4) السيدة/ الهام إبراهيم حسن

وأشار الرئيس بأنه تم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على جميع الأسماء المترشحة والمعينة لمجلس الإدارة.

لم يتقدم أي شخص من الحضور بأية ملاحظات أو اعتراضات، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على تعيين الأعضاء التالية أسمائهم لمجلس إدارة الشركة للثلاث سنوات القادمة:

- (1) صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود
- (2) تونكو يعقوب خيرا
- (3) الدكتورة/ أماني خالد بورسلي
- (4) السيدة/ الهام إبراهيم حسن
- (5) الشيخ/ محمد عبدالله الخريجي (ممثلًا عن دار المال الإسلامي)
- (6) السيد/ جمعة حسن أبل (ممثلًا عن دار المال الإسلامي).

## البند الحادي عشر:

### تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للشركة للفترة 2025-2028.

تقدم الرئيس بخالص الشكر والتقدير لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية واقترح الرئيس الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية التالية أسمائهم للثلاث سنوات القادمة.

- (1) صاحب الفضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع
- (2) صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور/ نظام محمد صالح يعقوبي
- (3) صاحب الفضيلة الشيخ/ محسن عبد الحسين آل عصفور
- (4) صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة محمد بحر

عرض الرئيس الموضوع للمناقشة وطلب من الحضور التقدم بما قد يكون لديهم من ملاحظات، ولم يتقدم أحد من الحاضرين بأية اعتراض، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية التالية أسمائهم للثلاث سنوات القادمة:

- (1) صاحب الفضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع
- (2) صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور/ نظام محمد صالح يعقوبي
- (3) صاحب الفضيلة الشيخ/ محسن عبد الحسين آل عصفور
- (4) صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة محمد بحر."

## البند الثاني عشر:

### الاطلاع والمصادقة على المزايا والمكافآت الإجمالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

عرض الرئيس الموضوع للمناقشة وطلب من الحضور التقدم بما قد يكون لديهم من ملاحظات، ولم يتقدم أحد من الحاضرين بأية اعتراض، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على المزايا والمكافآت الإجمالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م."

## البند الثالث عشر:

### اعتماد توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين المدقق الخارجي للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

اقترح الرئيس الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن إعادة تعيين السادة/ كي بي أم جي كمدققين خارجيين لحسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ووافق الحاضرون على ذلك، وبناءً عليه:

"تقرر الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين المدقق الخارجي السادة/ كي بي أم جي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم".

ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية:

البند الرابع عشر:

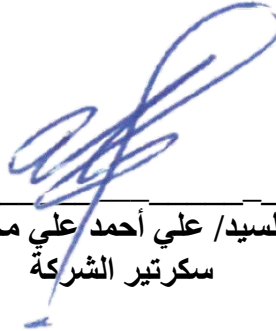
استفسر الرئيس عما إذا كان هناك مواضيع مستجدة تنطبق عليها شروط المادة (207) من قانون الشركات التجارية، إلا أنه لم تكن هناك أية موضوعات أخرى للنقاش.

ونظراً لعدم وجود أية أعمال أخرى للعرض على الاجتماع فقد تقدم الرئيس بالشكر والتقدير لجميع الحاضرين من مساهمين وعضو هيئة الرقابة الشرعية وممثلي الجهات المعنية ومدققي الحسابات للكرم بالحضور والمشاركة، وأعلن عن رفع الجلسة.

انتهاء الجلسة:



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو بن محمد الفيصل آل سعود  
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ علي أحمد علي محمد  
سكرتير الشركة

## البند الثاني

**مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ووضعها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والتصديق عليه.**

تم إعداد تقرير مجلس إدارة الشركة المرفق عملاً بأحكام المادة (38) من النظام الأساسي للشركة واستيفاءً لمقتضيات المادة (195) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 2001م وتعديلاته.

وفي هذا الخصوص قام مجلس إدارة الشركة بتاريخ 11 فبراير 2026م بالموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والذي أعد استيفاءً للمتطلبات القانونية في مملكة البحرين تمهيداً لعرضه على الجمعية العامة العادية في اجتماعها القادم.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

**"تقرر الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م."**

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.

## تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم عن أنشطة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مع البيانات المالية الموحدة المدققة للإثمار وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

### الأنشطة الرئيسية

تمتلك الإثمار القابضة ش.م.ب. مباشرةً شركتان تابعتان رئيسيتان، هما بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) (بنك الإثمار)، وهو بنك تجزئة إسلامي يتولى أعمال التجزئة المصرفية الأساسية، والأخرى أي بي كابيتال ش.م.ب. (مقفلة)، وهي شركة استثمارية إسلامية تحتفظ بالاستثمارات وغيرها من الأصول غير الأساسية. الشركتان التابعتان مسجلتان و مرخصتان من قبل مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة في مجموعة كبيرة من الخدمات المالية التي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والتجارية وإدارة الأصول والأعمال المصرفية الخاصة، وإدارة الصناديق، وتطوير العقارات.

### المركز المالي الموحد والنتائج

تم عرض المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، بالإضافة إلى النتائج الموحدة لنفس السنة المنتهية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

سجلت المجموعة صافي ربح قدره 27.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة مع صافي ربح بمبلغ 33.7 مليون دولار أمريكي لسنة 2024. صافي الربح العائد لمساهمي الشركة قدره 1.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ، مقارنة بصافي ربح وقدرها 10.5 مليون دولار أمريكي لعام 2024. بلغ إجمالي الأصول 7,584.2 مليون دولار كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 6,847.4 مليون دولار).

### أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (رئيس مجلس الإدارة)

السيد تونكو يعقوب خيرا

الدكتورة أماني خالد بورسلي

الشيخ محمد عبدالله عبدالكريم الخريجي

السيدة الهام إبراهيم عبدالله حسن

السيد جمعة حسن أبل

### مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته ، واستناداً إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية، والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية. قرار رقم (3) لسنة 2022 يبين الجدول أدناه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بتبع)

أولاً: تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

اسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى *	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى **	المجموع			
الأعضاء المستقلون											
1. الدكتورة أماني خالد بورسلي	-	12,667	-	12,667	-	-	-	-	-	12,667	-
2. السيدة إلهام إبراهيم عبدالله حسن	-	12,667	-	12,667	-	-	-	-	-	12,667	-
3. تونكو يعقوب خيرا	-	10,292	-	10,292	-	-	-	-	-	10,292	-

ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1. صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	-	7,917	-	7,917	-	-	-	-	-	-	7,917
2. الشيخ محمد عبدالله الخرجي	-	7,917	-	7,917	-	-	-	-	-	-	7,917
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيون:											
1. جمعة حسن علي ابل	-	7,917	-	7,917	-	-	-	-	-	-	7,917
المجموع	-	59,377	-	59,377	-	-	-	-	-	-	59,377

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

\* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

\*\* وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظة:

1- ليس لدى المجموعة أي مدفوعات مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات مصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، لا توجد مكافأة للسنة.

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (البونوس)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2025	المجموع الكلي
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	-	-	-	-

جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

ملاحظة:

1. لا توجد أي رواتب أو بدلات أو مكافآت للإدارة التنفيذية بسبب طبيعة الشركة القابضة.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بتبع)

نسبة أعضاء مجلس الإدارة

نسبة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الإثمار موضحة كالتالي:

عدد الأسهم		الاسم
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
106,100	106,100	صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
106,100	106,100	تونكو يعقوب خيرا

أرباح الأسهم

لم يتم اقتراح توزيع أرباح لعام 2025 (2024: لا شيء).

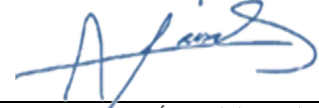
المدققون

يوصي مجلس الإدارة تعيين السادة كي بي إم جي فخر و كمدققين خارجيين للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026 بعد أخذ موافقة الجهات التنظيمية والمساهمين.

بالتنيابة عن مجلس الإدارة



إلهام حسن  
عضو مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل  
رئيس مجلس الإدارة  
11 فبراير 2026

### البند الثالث

استلام تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

اطلعت هيئة الرقابة الشرعية على عمليات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م وقدمت تقريرها وفقاً للمادة (53) من النظام الأساسي للشركة. وقد تم عرض تقرير هيئة الرقابة الشرعية على مجلس إدارة الشركة، حيث قام المجلس بتاريخ 11 فبراير 2026م بإستلام والإطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

"تقرر أنه تم الاستماع والإطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م."

يرجى الاطلاع على البند رقم 5.

## البند الرابع

استلام تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية  
في 31 ديسمبر 2025م.

قام مدققو الحسابات السادة / كي بي ام جي فخرو بمراجعة عمليات الشركة للسنة المالية المنتهية  
في 31 ديسمبر 2025م وفقاً لمتطلبات المادة (57) من النظام الأساسي للشركة واستيفاءً  
لمقتضيات أحكام المادة (219) من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001م وتعديلاته.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

"تقرر أنه تم الاستماع والاطلاع على تقرير مدققي الحسابات السادة كي بي ام جي فخرو عن  
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والذي أعد استيفاءً للمتطلبات القانونية في  
مملكة البحرين."

يرجى الاطلاع على البند رقم 5.

## البند الخامس

**مناقشة البيانات المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والتصديق عليها.**

تطبيقاً للمادة (38) من النظام الأساسي للشركة، فقد تم إعداد البيانات المالية الشاملة للميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والإيضاحات المتعلقة بهما عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، حيث قام مجلس إدارة الشركة بتاريخ 11 فبراير 2026م بالموافقة على البيانات المالية للشركة الشاملة للميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والإيضاحات المتعلقة بها الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م وذلك لعرضها على الجمعية العامة العادية القادمة.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

**"الموافقة على البيانات المالية المدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م."**

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الصفحات	المحتويات
4 - 3	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
7 - 5	تقرير مجلس الإدارة
13 - 8	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
14	بيان المركز المالي الموحد
15	بيان الدخل الموحد
16	بيان الدخل الشامل الموحد
17	بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد
19 - 18	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
20	بيان التدفقات النقدية الموحد
21	بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد
74 - 22	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

**تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال شركة الإثمار القابضة ش.م.ب وشركاتها التابعة عن السنة المالية من 1 رجب 1446 إلى 11 رجب 1447 هـ الموافق 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فإن هيئة الرقابة الشرعية لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب وشركاتها التابعة (مجتمعة "الإثمار") قد قامت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بما يلي:

1- إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمنتجات وأعمال وأصول الشركة، وتعميمها من خلال إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي التابعة للمجموعة، ومتابعة تنفيذها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التابعة للمجموعة، مع التأكيد على إدارة الشركة إلى مزيد من العناية بالأحكام الشرعية للمعاملات.

2- دراسة آليات التمويل والاستثمار والمضاربات المختلفة وإعداد مستنداتها مع إدارة الشركة.

3- فحص الحسابات والسجلات والمعاملات ومراجعة بعض عيناتها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التابعة للمجموعة وفقاً لمعايير التدقيق الشرعية المعمول بها.

4- الاطلاع على تقرير المدقق الخارجي والنظر في ملاحظاته.

5- التحقق من مصادر الدخل والنفقات وذلك من خلال مراجعة الميزانية العمومية الموحدة وبيان الدخل الموحد ومجمل الأعمال المصرفية للإثمار.

لقد راقبنا المبادئ المعتمدة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي نفذتها الإثمار القابضة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كما قمنا بالمراقبة لإبداء رأينا عما إذا كانت الإثمار قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات التي صدرت من قبلنا، وقرارات الهيئة الشرعية المركزية والأنظمة والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

إنّ مسؤولية التأكد من أنّ الإثمار تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي شرعي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات الإثمار، وفي إعداد تقرير لكم.

**وبناء عليه تقرر هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:**

**فيما يخص أعمال الإثمار عامة:**

أ- أن مجمل أعمال وأنشطة الإثمار تمت وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

ب- أن حساب تخصيص وتوزيع الأرباح والخسائر في حسابات المضاربة متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ج- أنه تم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي)، وأن مسؤولية إخراج الزكاة -إن وجدت- بالنسبة للمساهمين تقع على عاتقهم.

**تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال شركة الإثمار القابضة ش.م.ب وشركاتها التابعة عن السنة المالية من 1 رجب 1446 إلى 11 رجب 1447 هـ الموافق 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025**


**الدخل غير المتوافق مع الأحكام والمبادئ الشرعية:**

لضمان الالتزام بالفتاوى والتوجيهات السابقة لهيئة الرقابة الشرعية فيما يخص الأصول غير المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فقد راجعت الهيئة بيان دخل الشركة الموحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتبين لها أن الإثمار قد أفصحت عن الإيرادات والنفقات المرتبطة بالأصول التقليدية وبالخصوص الإيضاح الوارد برقم (35). وحيث إنه قد تم التخلص من أغلب تلك الأصول غير الشرعية بتاريخ 7 يوليو 2022، فلم تتحقق أية مكاسب غير شرعية لسنة 2025.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق شركة الإثمار القابضة والقائمين عليها إلى ما يحبه ويرضاه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صدر هذا التقرير في يوم الخميس 17 شعبان 1447 هـ الموافق 5 فبراير 2026.

**أعضاء هيئة الرقابة الشرعية**

رئيس الهيئة	عضو الهيئة	عضو الهيئة	عضو الهيئة
سماحة الشيخ عبدالله المنيع	فضيلة الشيخ أسامة بحر	فضيلة الشيخ محسن آل عصفور	فضيلة الشيخ نظام يعقوبي
			

## تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم عن أنشطة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مع البيانات المالية الموحدة المدققة للإثمار وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

### الأنشطة الرئيسية

تمتلك الإثمار القابضة ش.م.ب. مباشرةً شركتان تابعتان رئيسيتان، هما بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) (بنك الإثمار)، وهو بنك تجزئة إسلامي يتولى أعمال التجزئة المصرفية الأساسية، والأخرى أي بي كابيتال ش.م.ب. (مقفلة)، وهي شركة استثمارية إسلامية تحتفظ بالاستثمارات وغيرها من الأصول غير الأساسية. الشركتان التابعتان مسجلتان و مرخصتان من قبل مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة في مجموعة كبيرة من الخدمات المالية التي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والتجارية وإدارة الأصول والأعمال المصرفية الخاصة، وإدارة الصناديق، وتطوير العقارات.

### المركز المالي الموحد والنتائج

تم عرض المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، بالإضافة إلى النتائج الموحدة لنفس السنة المنتهية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

سجلت المجموعة صافي ربح قدره 27.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة مع صافي ربح بمبلغ 33.7 مليون دولار أمريكي لسنة 2024. صافي الربح العائد لمساهمي الشركة قدره 1.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ، مقارنة بصافي ربح وقدرها 10.5 مليون دولار أمريكي لعام 2024. بلغ إجمالي الأصول 7,584.2 مليون دولار كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 6,847.4 مليون دولار).

### أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (رئيس مجلس الإدارة)

السيد تونكو يعقوب خيرا

الدكتورة أماني خالد بورسلي

الشيخ محمد عبدالله عبدالكريم الخريجي

السيدة الهام إبراهيم عبدالله حسن

السيد جمعة حسن أبل

### مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته ، واستناداً إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية، والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية. قرار رقم (3) لسنة 2022 يبين الجدول أدناه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بتبع)

أولاً: تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

اسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى *	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى **	المجموع			
الأعضاء المستقلون											
1. الدكتورة أماني خالد بورسلي	-	12,667	-	12,667	-	-	-	-	-	12,667	-
2. السيدة إلهام إبراهيم عبدالله حسن	-	12,667	-	12,667	-	-	-	-	-	12,667	-
3. تونكو يعقوب خيرا	-	10,292	-	10,292	-	-	-	-	-	10,292	-

ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1. صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	-	7,917	-	7,917	-	-	-	-	-	-	7,917
2. الشيخ محمد عبدالله الخرجي	-	7,917	-	7,917	-	-	-	-	-	-	7,917
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيون:											
1. جمعة حسن علي ابل	-	7,917	-	7,917	-	-	-	-	-	-	7,917
المجموع	-	59,377	-	59,377	-	-	-	-	-	-	59,377

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

\* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

\*\* وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظة:

1- ليس لدى المجموعة أي مدفوعات مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات مصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، لا توجد مكافأة للسنة.

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (البونوس)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2025	المجموع الكلي
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	-	-	-	-

جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

ملاحظة:

1. لا توجد أي رواتب أو بدلات أو مكافآت للإدارة التنفيذية بسبب طبيعة الشركة القابضة.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بتبع)

نسبة أعضاء مجلس الإدارة

نسبة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الإثمار موضحة كالتالي:

عدد الأسهم		الاسم
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
106,100	106,100	صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
106,100	106,100	تونكو يعقوب خيرا

أرباح الأسهم

لم يتم اقتراح توزيع أرباح لعام 2025 (2024: لا شيء).

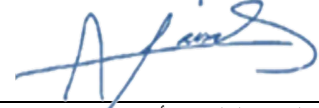
المدققون

يوصي مجلس الإدارة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو كمدققين خارجيين للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026 بعد أخذ موافقة الجهات التنظيمية والمساهمين.

بالتنيابة عن مجلس الإدارة



إلهام حسن  
عضو مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل  
رئيس مجلس الإدارة  
11 فبراير 2026

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.  
المنامة - مملكة البحرين

## تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

### الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الشركة") والشركات التابعة لها (ويشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والدخل والأسناد المتعلقة بشبه حقوق الملكية، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، ونتائج أعمالها الموحدة، والدخل والأسناد المتعلقة بشبه حقوق الملكية الموحد، والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وتدفقاتها النقدية الموحدة، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو التي حددتها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

### أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (ويشار إليهما معاً بـ "المدونة")، وذلك بالقدر المنطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين. كما أننا قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً للمدونة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

### أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

### مخصص انخفاض قيمة عقود التمويل

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4(د)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.3، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم 31 من البيانات المالية الموحدة).

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
<p>تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛</li> <li>تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة.</li> </ul> <p><b>اختبار أنظمة الرقابة</b></p> <p>لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود تمويل الشركات من منظمة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان و عملية المراقبة عليها؛</li> <li>اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة و عملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات.</li> <li>اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها.</li> </ul>	<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أهمية عقود التمويل لمجموع الموجودات؛</li> <li>انخفاض قيمة عقود التمويل يشمل: <ul style="list-style-type: none"> <li>تقديرات وأحكام معقدة على كل من توقيت واحتماب انخفاض القيمة، بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة؛</li> <li>استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تمارس المجموعة اجتهادات جوهرية وتضع عدداً من الفرضيات لتطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي يتم تحديدها كدالة لتقييم احتماليه حدوث التعثر في السداد ("PD") ، واخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية المعنية ؛</li> <li>متطلبات الإفصاح المعقدة فيما يتعلق بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام الرئيسية والمدخلات المادية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.</li> </ul> </li> </ul> <ul style="list-style-type: none"> <li>الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس استشرافي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها.</li> </ul>

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
<p style="text-align: center;"><b>الاختبارات التفصيلية</b></p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية للأمر التي تم فحصها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات منتظمة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المؤهلة، وعلى هذا الأساس تم تقييم ملائمة تصنيف الائتمان ووضعه في المرحلة الصحيحة؛</li> <li>● اختبار عينة من المدخلات الرئيسية المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛</li> <li>● إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛</li> <li>● اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛</li> <li>● اختيار عينة من التعديلات اللاحقة على النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات.</li> <li>● تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقاً لمعايير اعداد التقارير المالية الواجب تطبيقها.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>الاستعانة بالمتخصصين</b></p> <p>بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك مختصين لدينا لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات وتحدي افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</li> <li>● لقد قمنا بإشراك اخصائينا في إدارة مخاطر الائتمان لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> <li>■ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛</li> <li>■ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قصور نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة.</li> </ul>

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛</li> <li>▪ تقييم المعقولة الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي.</li> </ul> <p style="text-align: center;"><b>الإفصاحات</b></p> <p>قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لعقود التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.</p>	

#### التأكيد على أمر – أسس الإعداد

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 1.1 من هذه البيانات المالية الموحدة، والتي تشرح الأحكام والفرضيات الجوهرية المتعلقة بتقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة فرضية مبدأ الاستمرارية لإعداد البيانات المالية الموحدة. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذه الأمور.

#### المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع الحصول على الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

#### مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

## مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الشركة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية الداخلة ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة، ونبقى وحدنا المسؤولين عن رأي التدقيق الصادر عنا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين - شركة الإثمار القابضة ش.م.ب (يتبع)

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

### تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته) والمجلد رقم (4) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيده بما يلي:

(أ) إن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (4) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال الشركة أو مركزها المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.



كي بي إم جي فخرو  
رقم قيد الشريك 137  
12 فبراير 2026

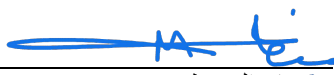
## بيان المركز المالي الموحد


كما في 31 ديسمبر 2025

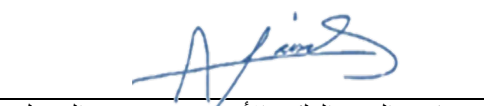
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في 31 ديسمبر 2024 (مدققة)	كما في 31 ديسمبر 2025 (مدققة)	إيضاح	
			<b>الموجودات</b>
439,459	457,309	3	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
118,506	193,617	4	ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
2,794,953	3,546,721	5	عقود التمويل
2,634,441	2,451,824	6	أوراق مالية استثمارية
106,584	108,580	7	استثمارات في شركات زميلة
127,697	218,031	8	موجودات أخرى
200,482	153,770	9	استثمارات عقارية
176,276	181,776	10	عقارات قيد التطوير
232,179	258,779	11	ممتلكات ومعدات
16,846	13,830	12	موجودات غير ملموسة
<b>6,847,423</b>	<b>7,584,237</b>		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية</b>
1,981,786	2,453,658	13	حسابات جارية للعملاء
1,718,905	1,108,605	14	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
438,186	357,224	15	المطلوبات الأخرى
<b>4,138,877</b>	<b>3,919,487</b>		<b>إجمالي المطلوبات</b>
2,527,680	<b>3,483,667</b>	16	<b>شبه حقوق الملكية</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
757,690	757,690	17	رأس المال
(30,149)	(30,149)	17	أسهم الخزينة
112,527	112,045	18	الاحتياطيات
(828,650)	(827,641)		خسائر متراكمة
11,418	<b>11,945</b>		<b>مجموع حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي الشركة</b>
169,448	169,138	19	حصة غير مسيطرة
180,866	<b>181,083</b>		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
<b>6,847,423</b>	<b>7,584,237</b>		<b>إجمالي المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية</b>

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 فبراير 2026، ووقعها بالنيابة عنهم:

  
ميسان المسقطي  
الرئيس التنفيذي

  
إلهام حسن  
عضو مجلس الإدارة

  
صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

## بيان الدخل الموحد

## للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في		إيضاح	
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025		
(مدققة)	(مدققة)		
			<b>الدخل</b>
381,993	311,800	21	الدخل من عقود التمويل
472,925	372,333	22	الدخل من استثمارات
80,434	81,215	23	إيرادات أخرى - صافي
(18,107)	(17,720)		مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية وغير المالية
917,245	<b>747,628</b>		<b>صافي الدخل</b>
(6,934)	(2,875)		الحصة من خسائر شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية
910,311	<b>744,753</b>		<b>إجمالي الدخل</b>
			<b>المصروفات</b>
197,794	218,399	24	المصروفات التشغيلية
22,130	27,527		الإستهلاك والإطفاء
219,924	<b>245,926</b>		<b>إجمالي المصروفات</b>
			<b>الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة، والدخل العائد لشبه حقوق الملكية</b>
690,387	<b>498,827</b>		<b>والضريبة</b>
(32,755)	368	25	مخصصات الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي
657,632	<b>499,195</b>		ربح قبل الدخل العائد لشبه حقوق الملكية والضريبة
(532,655)	(369,723)		مطروحاً: صافي الربح المنسوب إلى شبه حقوق الملكية
124,977	<b>129,472</b>		الربح قبل الضرائب الخارجية
(91,258)	(102,343)	26	مصروفات الضرائب
33,719	<b>27,129</b>		<b>ربح السنة</b>
			<b>العائد إلى:</b>
10,459	1,121		مساهمي الشركة
23,260	26,008		حصة غير مسيطرة
33,719	<b>27,129</b>		
0.36 سنت أمريكي	<b>0.04</b> سنت أمريكي	20	ربحية السهم الأساسية والمخفضة



مستان المسقطي  
الرئيس التنفيذي



إلهام حسن  
عضو مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في		
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
(مدققة)	(مدققة)	
33,719	27,129	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل
(647)	(1,789)	تغيرات القيمة العادلة على الأرض والمبنى
788	1,191	العائد لشبه حقوق الملكية
		البنود التي قد تم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل
5,966	4,901	فروقات تحويل العملات الأجنبية الناشئة من تحويل العمليات الأجنبية
(931)	(2,438)	تغيرات القيمة العادلة على استثمارات عقارية
1,185	275	تغيرات القيمة العادلة على استثمارات في شركات زميلة
-	(2,571)	إعادة تدوير احتياطي عند استبعاد أصول
32,514	(27,488)	تغيرات القيمة العادلة على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(27,617)	17,785	العائد لشبه حقوق الملكية
11,258	(10,134)	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
44,977	16,995	إجمالي الدخل الشامل
		العائد إلى:
7,083	527	مساهمي الشركة
37,894	16,468	حصة غير مسيطرة
44,977	16,995	

بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في	
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
(مدققة)	(مدققة)
690,387	498,827
(40,566)	(35,555)
219,924	245,926
7,268	3,821
18,107	17,720
(23,411)	1,889
871,709	732,628
(339,054)	(362,905)
532,655	369,723
26,829	(18,976)
559,484	350,747
(26,829)	18,976
532,655	369,723

الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة، والدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية  
والضريبة  
معدلاً لما يلي:

مطروحاً: الدخل غير العائد إلى شبه حقوق الملكية  
زائداً: مصروفات غير العائدة إلى شبه حقوق الملكية  
مطروحاً: نصيب الشركة في الخسارة الخاصة بها / الحصة في الاستثمارات  
مطروحاً: مصروفات التمويل على إبداعات من مؤسسات مالية وغير مالية  
مطروحاً: المخصص لمخصصات انخفاض القيمة العائدة إلى شبه حقوق الملكية  
مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه حقوق الملكية  
مطروحاً: حصة المضارب  
الربح العائد لشبه حقوق الملكية

الدخل الشامل الآخر الذي قد يتم تصنيفه لاحقاً لبيان الدخل – العائد لحقوق الملكية  
مجموع الدخل الشامل - العائد لشبه حقوق الملكية

مطروحاً: الدخل الشامل الآخر غير الخاضع للتوزيع الفوري  
مجموع الدخل الشامل الخاضع للتوزيع الفوري

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

## بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي الشركة	خسائر متراكمة	الاحتياطيات	أسهم الخزينة	رأس المال
180,866	169,448	11,418	(828,650)	112,527	(30,149)	757,690
27,129	26,008	1,121	1,121	-	-	-
(10,134)	(9,540)	(594)	-	(594)	-	-
16,995	16,468	527	1,121	(594)	-	-
-	-	-	(112)	112	-	-
(12,639)	(12,639)	-	-	-	-	-
(4,139)	(4,139)	-	-	-	-	-
181,083	169,138	11,945	(827,641)	112,045	(30,149)	757,690

في 1 يناير 2025

ربح السنة

الدخل الشامل الآخر للسنة

إجمالي الدخل الشامل للسنة

المحول للاحتياطي القانوني

الحركة من توزيعات الأرباح من قبل الشركات التابعة

انخفاض المساهمة في شركة تابعة

في 31 ديسمبر 2025

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي الشركة	خسائر متراكمة	الاحتياطيات	أسهم الخزينة	رأس المال	
162,139	157,804	4,335	(838,063)	114,857	(30,149)	757,690	في 1 يناير 2024
33,719	23,260	10,459	10,459	-	-	-	ربح السنة
11,258	14,634	(3,376)	-	(3,376)	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
44,977	37,894	7,083	10,459	(3,376)	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(1,046)	1,046	-	-	المحول للاحتياطي القانوني
(11,543)	(11,543)	-	-	-	-	-	الحركة من توزيعات الأرباح من قبل الشركات التابعة
(14,707)	(14,707)	-	-	-	-	-	انخفاض المساهمة في شركة تابعة
180,866	169,448	11,418	(828,650)	112,527	(30,149)	757,690	في 31 ديسمبر 2024

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في		إيضاح
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
(مدققة)	(مدققة)	
124,977	129,472	
22,130	27,527	
6,934	2,875	
32,755	(368)	25
(472,925)	(372,333)	
6,449	7,524	
(161)	(2,222)	
(279,841)	(207,525)	
(4,637)	926	
(170,209)	(767,947)	
2,326	(74,655)	
245,365	477,254	
523,788	(603,386)	
(8,735)	-	
100,776	(45,493)	
(204,781)	952,464	
(58,710)	(129,841)	
145,342	(398,203)	
124,902	548,865	
(76,995)	(41,310)	
47,907	507,555	
(13,016)	(15,475)	
(13,016)	(15,475)	
431	(8,264)	
180,664	85,613	
334,639	515,303	
515,303	600,916	
439,459	457,309	
118,848	193,726	
(43,004)	(50,119)	
515,303	600,916	

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

مضاربة الشامل اليوسفور*	الودائع العقارية الاوروبية*	الودائع العقارية الأمريكية*	المجموع	
6,250	9,877	4,708	20,835	الرصيد كما في 1 يناير 2025
-	-	-	-	إضافات
-	1,328	-	1,328	حركة العملات الأجنبية
-	-	-	-	استردادات/استبعادات/استحقاقات
-	1,328	-	1,328	صافي الزيادة
-	-	-	-	صافي الدخل
-	-	-	-	حصة المضارب
-	-	-	-	رسوم الوكالة الثابتة
-	-	-	-	رسوم الوكالة المتغيرة
-	-	-	-	إجمالي حصة إدارة المجموعة
-	-	-	-	توزيعات / سحبوات
6,250	11,205	4,708	22,163	في 31 ديسمبر 2025
مضاربة الشامل اليوسفور*	الودائع العقارية الاوروبية*	الودائع العقارية الأمريكية*	المجموع	
6,250	10,783	25,236	42,269	الرصيد كما في 1 يناير 2024
-	-	-	-	إضافات
-	(906)	-	(906)	حركة العملات الأجنبية
-	-	-	-	استردادات/استبعادات/استحقاقات
-	(906)	-	(906)	صافي النقص
-	-	-	-	صافي الدخل
-	-	-	-	حصة المضارب
-	-	-	-	رسوم الوكالة الثابتة
-	-	-	-	رسوم الوكالة المتغيرة
-	-	-	-	إجمالي حصة إدارة المجموعة
-	-	-	-	توزيعات / سحبوات
6,250	9,877	4,708	20,835	في 31 ديسمبر 2024

\* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الأساسية.

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

## 1 تقرير المنشأة

تأسست شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار" أو "الشركة") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية وتم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 20-15210 بتاريخ 26 أكتوبر 2016. سابقاً، تم تأسيس الإثمار كبنك استثماري بتاريخ 13 أغسطس 1984 تحت إشراف مصرف البحرين المركزي. بعد إعادة الهيكلة على مر السنين، تم الترخيص لشركة الإثمار القابضة بموجب المجلد رقم (4) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي كشركة استثمارية من الفئة الأولى.

المقر الرئيسي المسجل للشركة هو مبنى رقم 2080، طريق 2825، مجمع 428، ضاحية السيف، مملكة البحرين.

يعتبر دار المال الإسلامي ترست ("DMIT") الشركة الأم النهائية للإثمار، وهي عهدة إئتمانية مسجلة في كومونولث الباهاما.

يشرف مصرف البحرين المركزي على أنشطة الإثمار، وهي أيضاً خاضعة لإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

أسهم الإثمار العادية مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها الإثمار والشركات التابعة له (معاً "المجموعة") في مجموعة واسعة من الخدمات المالية والتي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد، والأعمال المصرفية التجارية، والاستثمارات المصرفية، والأعمال المصرفية الخاصة، وإدارة الأموال، وتطوير العقارات.

كما تتضمن أنشطة المجموعة القيام بوظيفة المضارب (الإدارة على أساس الأمانة) لأموال مودعة بغرض الاستثمار وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بتحريم استلام أو دفع الفوائد الربوية. تظهر هذه الأموال في البيانات المالية الموحدة تحت بند "شبه حقوق الملكية" وبند "موجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة". فيما يتعلق بشبه حقوق الملكية، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة باستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابها بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلى الموضع والكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. أما فيما يتعلق بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة فإن صاحب حساب الاستثمار يفرض قيوداً معينة فيما يخص موضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. علاوة على ذلك، قد لا يسمح للمجموعة بمزج أموالها الخاصة مع أموال الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

تقوم المجموعة بأنشطتها التجارية من خلال المركز الرئيسي للإثمار والشركات الرئيسية التابعة للمجموعة وهي كالتالي:

النشاط التجاري الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية %		
		2024	2025	
<b>الشركات التابعة المباشرة</b>				
أعمال مصرفية	مملكة البحرين	100	100	بنك الإثمار ش.م.ب. (م) "البنك"
إدارة الأصول	مملكة البحرين	100	100	أي بي كابيتال ش.م.ب. (م) "أي بي سي"
إدارة الثروات والأصول	سويسرا	100	100	مكتب فيصل الخاص (سويسرا) إس إيه
استثمار قابضة	لوكسمبرغ	100	100	شامل فايننشال (لوكسمبرغ) إس إيه
<b>الشركات التابعة غير المباشرة</b>				
أعمال مصرفية	باكستان	67	67	بنك فيصل المحدود (إيضاح 1)
عقارية	جزر الكايمان	100	100	شركة الإثمار للتطوير المحدودة
عقارية	مملكة البحرين	50	50	الجزيرة الصحية ذ.م.م
عقارية	جزر الكايمان	92	92	صندوق دلمونيا للتنمية

إيضاح 1: تملك المجموعة 67% من أسهم بنك فيصل المحدود، من خلال المساهمة القانونية المباشرة بنسبة 57% والمساهمة الغير المباشرة لدار المال الإسلامي ترست (DMIT) بنسبة 10%، والتي يحتفظ بها لصالح البنك.

شركة الخليج الإسلامية للاستثمار المحدودة (الباهاما) (IICG) هي إحدى الشركات التابعة للإثمار، والتي تأسست في كومونولث الباهاما، ومملوكة بنسبة 100% من دار المال الإسلامي ترست (DMIT).

## 1 تقرير المنشأة (بتبع)

### 1.1 فرضية الاستمرارية

كما في 31 ديسمبر 2025 ، بلغ إجمالي حقوق الملكية الموحدة للمجموعة 181.1 مليون دولار أمريكي (2024: 180.9 مليون دولار أمريكي)، وكانت خسائرها المتراكمة تتجاوز رأس مالها المدفوع. علاوة على ذلك، واصلت المجموعة تحقيق أرباح منخفضة، إلى جانب تدفقات نقدية تشغيلية سلبية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. استلزمت هذه الأحداث والظروف من إدارة المجموعة إجراء تقييم مفصل لفرضية الاستمرارية.

يعمل مجلس إدارة الإثمار على العديد من المبادرات لتعزيز مستوى حقوق الملكية الموحدة، وللوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمية لشركات المجموعة المرخصة، وملف السيولة للمجموعة خلال الإثني عشر شهراً القادمة اعتباراً من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة ("خطط تعزيز حقوق الملكية"). تشمل المبادرات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- إلغاء الخسائر المتراكمة مقابل رأس المال
- إصدار رأس مال إضافي عن طريق إصدار حقوق بقيمة تصل إلى 100 مليون دولار أمريكي للمساهمين الحاليين. (المساهم الرئيسي) ملتزمة بدعم المجموعة وأعربت عن نيتها الاكتتاب في حصتها التناسيبية في إصدار الأسهم الجديدة، والتي تبلغ حوالي 50 مليون دولار أمريكي. تتكون المساهمة المزمعة لدار المال الإسلامي ترست من مزيج من المساهمة النقدية والعينية، حيث تم دعم المكون العيني بتقييم مستقل. تعمل المجموعة حالياً على استكمال جميع الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة؛
- الدعم التنظيمي المستمر بشأن المسائل المتعلقة بمتطلبات رأس المال والسيولة على شركات المجموعة المرخصة؛
- التركيز على استرداد التعرضات التمويلية من خلال بيع أو تسهيل الضمانات المعنية.
- وضع خطة لإعادة الهيكلة (المرحلة 2) بمساعدة مستشارين خارجيين لتعزيز الوضع المالي للمجموعة، ودعم خلق قيمة طويلة الأجل.

قامت إدارة المجموعة أيضاً بتقييم توقعات السيولة وحقوق الملكية للبنك ووحدات العمل الأخرى لفترة الإثني عشر شهراً القادمة اعتباراً من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. يتضمن تقييم الإدارة الافتراضات الهامة التالية:

- تحقيق تقدم إيجابي في الجوانب الرئيسية لخطط تعزيز حقوق الملكية؛
- التأكيد على التدفقات السلوكية الخارجة المتوقعة للمطلوبات وعلى التدفقات السلوكية الداخلة من الأصول؛
- زيادة توافر الأصول السائلة في شكل تسهيلات متوسطة الأجل لدعم السيولة بين البنوك؛
- القدرة على الحفاظ على الودائع الأساسية من خلال زيادة التركيز على العملاء من الشركات كجزء من نموذج العمل الجديد (متمثلة في التدفقات النقدية الفعلية لغاية تاريخ بيان المركز المالي)؛
- استخدام الأنماط السلوكية المتعلقة بالتمديد/التجديد للالتزامات، والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم؛
- لا تغيير في حالة المطلوبات الخاضعة للعقوبات وبالتالي لا توجد مدفوعات؛

تمثل هذه الفرضيات الرئيسية التي تستند إليها إدارة الشركة في تقييمها لفرضية الاستمرارية. اتخذت الإدارة ومجلس الإدارة أحكاماً جوهرية لتصل لاستنتاجها أن أساس فرضية الاستمرارية لا يزال مناسباً، لا سيما في تقييم جدوى خطة رأس المال والتوقيت المتوقع لها، وقابلية استرداد تعرضات التمويل، ومعقولة تدفقات السيولة المتوقعة.

قام مجلس الإدارة بمراجعة الافتراضات والأحداث المذكورة أعلاه، إلى جانب العوامل المخففة، وخلص بأنه لا يوجد عدم تيقن جوهرية متعلق بهذه الافتراضات والأحداث، والتي قد تلقي بشكوك جوهرية على قدرة المجموعة على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة. بالتالي، فإن مجلس الإدارة يعتقد أن المجموعة ستكون قادرة على مواصلة أعمالها دون أي تقليص كبير للعمليات والوفاء بالتزاماتها لمدة الإثني عشر شهراً القادمة على الأقل من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. وعليه، تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

## 1 تقرير المنشأة (بتبع)

### 2. السياسات المحاسبية

#### 2.1 أسس الإعداد والعرض

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة") كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ووفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة للقواعد، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض استثمارات الأوراق المالية، والاستثمارات العقارية، التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدولار الأمريكي، كونها عملة عرض عمليات المجموعة. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي، ما لم يذكر خلاف ذلك. العملة الوظيفية للمجموعة هي الدينار البحريني، والعملة الوظيفية للشركة التابعة هي الروبية الباكستانية. تم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشأة باستخدام العملة الوظيفية لكل منها.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

#### 2.2 أساس التوحيد

##### 1 الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على المنشأة إذا، و فقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يتم افتراض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من 50٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع)؛ (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها ما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة أمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائد متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.2 أساس التوحيد (يتبع)

#### (2) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. التغيرات في حصة المجموعة في أي شركة تابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة، يتم احتسابها على أنها معاملات حقوق ملكية.

#### (3) الموجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بصفتها كوصي بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمارات الأخرى نيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المنشأة خاضعة لسيطرة المجموعة. يتضمن البيان الموحد للتغيرات في الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة معلومات عن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة تحت الإدارة من قبل المجموعة.

#### (4) فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسابها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

#### (5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة بين مكونات المجموعة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد ربح المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

#### (6) العملة الأجنبية

##### (أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم قياس العملة الوظيفية للبنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة باستخدام العملة الوظيفية في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة، والتي هي بالدينار البحريني (العملة المتداولة) ويتم عرضها بالدولار الأمريكي (عملة العرض).

##### (ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار صرف السوق السائدة في ذلك التاريخ. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

##### (ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد التقارير نهاية السنة. يتم تحويل بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزءاً من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

تحويل العملات الأجنبية الناتج من توحيد العمليات الأجنبية المنسوبة لشبه حقوق الملكية يتم نسبته إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

## 2.3 الأحكام والتفديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة استخدام بعض الأحكام، والتفديرات، والفرضيات المحاسبية الهامة التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات والمصروفات. يتم تقييم التفديرات والفرضيات باستمرار، وتستند إلى الخبرات التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة وفقاً للظروف. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التفديرات. يتم مراجعة التفديرات والفرضيات العامة بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التفديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل هذه التفديرات، وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن أهم استخدامات الفرضيات والتفديرات هي ما يلي:

## تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التفديرات الجوهرية لتقدير المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات التطلعية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.4 (أ) للسياسة التفصيلية.

## انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام، للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية.

## انخفاض قيمة استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة لأقل من تكلفتها. إن تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات حكيمية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة، تعتبر المجموعة أن الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة أن أي انخفاض في قيمة الأسهم لأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 12 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللخسارة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع.

في ظروف السوق الاستثنائية، ولغرض تحديد ما يشكل انخفاضا جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات، تأخذ الإدارة في الاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نيته المتعلقة بسنوات الاحتفاظ الخاصة بهذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بقصد الاستثمار الاستراتيجي، أو لأرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة أو المحلي تبعاً للوضع الاقتصادي غير المتيقن؛
- توقعات الانتعاش المتوقع للقيم السوقية خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و / أو
- توقعات الانتعاش المتوقع للأعمال الأساسية للمنشأة المستثمر فيها ضمن سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية للمؤسسة المترتبة على ذلك.

## القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، وصافي قيم الأصول المعدلة، ومنهجيات الدخل، ومنهجيات السوق. يتم تحديد تفديرات القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. إن هذه التفديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات الحكمية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها وفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.3 الأحكام والتفديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة يتضمن قرارات حكومية، وعادة يستند على ما يلي:

- أ. تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- ب. أحدث معاملات السوق؛
- ج. القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- د. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- هـ. تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدر. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

#### موجودات/مطلوبات الضريبية المؤجلة

تقوم المجموعة باحتساب الضرائب المؤجلة على الفروق المؤقتة الجوهرية باستخدام طريقة الالتزام. يتم احتساب المطلوبات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة ويتم احتساب موجودات الضرائب المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم. يتم احتساب موجودات الضرائب المؤجلة فقط إذا كان هناك توقع معقول لتحقيقها في المستقبل المنظور. يتم تخفيض الضريبة المؤجلة إلى الحد أنه لم يعد من المحتمل أن تتحقق المنافع الضريبية ذات الصلة.

## الأحكام

### فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

### السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نيتها وقدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

### تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتفديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية

#### (أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، وتمويلات مشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية لغير المتاجرة، وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية، وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص). يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

1- *أدوات حقوق الملكية* - هي أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

#### 2- *أدوات الدين:*

أدوات دين نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المضاربة مستحقة الدفع.

أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

3- *الأدوات الاستثمارية الأخرى* - الأدوات الاستثمارية التي لا تستوفي تعريف أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: (أ) بالتكلفة المطفأة أو (ب) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو (ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيف تدبير المجموعة الموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية. في حالة كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو هو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين الأمرين قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالأصول المالية لغرض المتاجرة)، عندئذٍ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخرى" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تشمل العوامل التي تأخذها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الأصول، وكيفية تقييم أداء الموجودات ورفع التقارير عنه لموظفي الإدارة الرئيسيين، وكيفية تقييم المخاطر وكيف يتم إدارتها، وكيف يتم مكافأة المدراء.

#### (ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة

يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

#### (ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### (د) عقود التمويل

عقود التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وعقود مضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب عقود التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

#### تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً ربح على أساس دفعات مؤجلة، بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) يعاد سداه على أقساط من قبل المشتري خلال فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

التمويلات الأخرى تمثل قروضاً وسلفيات تقليدية، وهي موجودات مالية غير مشنقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. يتم تسجيل هذه التمويلات مبدئياً بالقيمة العادلة، وتظهر لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعال.

تستلم المجموعة ضمانات في شكل نقد أو أوراق مالية أخرى، بما في ذلك الضمانات البنكية، والرهونات العقارية على الممتلكات أو الأسهم والأوراق المالية للمرابحة وغيرها من التمويلات عند الضرورة. إن سياسة المجموعة هي الحصول على الضمانات عند الاقتضاء. لضمان بقاء القيمة السوقية للضمانات الأساسية كافية، يتم تقييم الضمانات بشكل دوري.

#### تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

#### تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

#### (هـ) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه والمشار إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد في الصندوق، والأرصدة غير المقيدة لدى المصارف المركزية ومصارف أخرى، واستثمارات سائلة قصيرة الأجل تحت الطلب أو التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل.

#### (و) موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة ("المؤجر") بتأجير أحد الأصول للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقصر.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### و) موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

#### تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط عقد الإيجارات التمويلية للأصول، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من أصول التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات الإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقد الإيجارات التمويلية للأصول المقاسة بالتكلفة المطفاة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

#### ز) إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة، واستثمارات وكالة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفاة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

#### ح) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

#### استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على الأرباح المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات المتعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية: (1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (2) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفقاً لسياستها الاستثمارية.

#### الاحتساب و إلغاء الاحتساب

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

#### القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للأدوات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

## 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

## ط) استثمارات في شركات زميلة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد، عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي منشأة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة. تعتبر المنشأة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المنشأة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتحمل المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت أية تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة تتفق مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في أرباح الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

## ي) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري ميدنياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية تم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد ترجيع رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

## ك) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة حصرياً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الإنجاز المقدرة والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام عملية البيع.

## ل) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بصور نشطة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية على أسس تجارية. وبدلاً من ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للفقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### (ل) القيمة العادلة للموجودات المالية (يتبع)

بالنسبة للموجودات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

في ظروف محدودة عندما تكون المجموعة غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة للأدوات من نوع حقوق الملكية، يمكن اعتبار تكلفة الأدوات بمثابة تقدير تقريبي للقيمة العادلة. في حال كان من الممكن تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة بتاريخ لاحق، يتم تقدير القيمة العادلة للأداة وفقاً للسياسة.

#### (م) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة، ماعدا الأراضي والمباني. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بمعدلات تكفي لشطب تكلفتها على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

- مباني	50 سنة
- تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير
- أثاث ومعدات مكتبية ومركبات	3 إلى 10 سنوات
- موجودات حق الانتفاع	فترة التأجير

في عام 2022، غيرت الإدارة السياسة المحاسبية للأراضي والمباني من طريقة التكلفة إلى طريقة إعادة التقييم (أنظر إيضاح 11). يتم احتساب الأراضي والمباني مبدئياً بالتكلفة. يعد الاحتساب المبدئي، تظهر هذه الأصول بمبلغ إعادة التقييم. يتم إجراء التقييم دورياً من قبل مقيمي عقارات مهنيين ومستقلين. يتم استخدام احتياطي القيمة العادلة للممتلكات والمعدات لتسجيل الزيادات والانخفاضات عند إعادة تقييم الممتلكات والمعدات. في حالة بيع أي أصل، يتم تحويل أي رصيد في الاحتياطي فيما يتعلق بذلك الأصل، إلى الأرباح المستبقاة.

يتم احتساب الاستهلاك بشكل منفصل لكل جزء جوهري من فئة الموجودات. وأينما تتجاوز القيمة الدفترية لأي نوع من الموجودات قيمتها القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيضها مباشرة إلى قيمتها القابلة للاسترداد. ويتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي، وتعديلها، حسبما يكون ملائماً، بتاريخ كل بيان مركز مالي.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات، أو إحتسابها كأصل منفصل كما هو ملائم، وذلك إذا ما احتمل حصول المجموعة على منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل للمجموعة، مع إمكانية قياس التكلفة بشكل موثوق. في حين يتم احتساب جميع التجديدات والتصليلات الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية التي يتم تكديدها فيها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية.

#### (ن) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى أ. الشهرة

يتم تسجيل الشهرة المكتسبة في وقت الاستحواذ على الشركات التابعة في بيان المركز المالي الموحد كأصل. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، كونها فائض تكلفة الاستحواذ على القيمة العادلة لحصة المجموعة من صافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. كما في نهاية الفترة المالية، تظهر الشهرة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

يتم احتساب الشهرة السالبة الناتجة عن الاستحواذ على شركة أو منشأة في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب الاستحواذ على حقوق غير مسيطرة باستخدام طريقة الكيان الاقتصادي. بموجب طريقة الكيان الاقتصادي، فإن شراء حصة غير مسيطرة هو معاملة مع أحد المساهمين. وعليه، يتم تسجيل أي مقابل فائض على حصة المجموعة من صافي الأصول في حقوق الملكية المساهمين.

يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة مرة واحدة على الأقل سنوياً. أي انخفاض في القيمة يتم احتسابه فوراً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، والتي من المتوقع أن تستفيد من عملية الدمج، بغض النظر عما إذا تم تخصيص موجودات أو مطلوبات أخرى لشركة مستحوذ عليها من قبل المجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أم لا.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### (ن) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى (يتبع)

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودة أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

#### ب. الموجودات غير الملموسة

##### برامج الحاسوب الآلي

تتم رسملة تراخيص برامج الحاسوب الآلي على أساس التكاليف المتكبدة للحصول على البرنامج المحدد وتشغيله. ويتم إطفاء هذه التكاليف على أساس العمر الانتاجي المتوقع (ثلاث إلى خمس سنوات). يتم احتساب التكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروفات عند تكبدها.

ويتم احتساب التكاليف التي ترتبط مباشرة بانتاج برامج قابلة للتحديد ومتميزة تحت سيطرة المجموعة، والتي قد ينشأ عنها مزايا اقتصادية تزيد عن التكلفة لما يزيد عن عام واحد كموجودات غير ملموسة. تتضمن التكاليف المباشرة تكاليف الموظفين المتعلقة بتطوير برامج الحاسوب الآلي وجزءاً مناسباً في التكاليف المباشرة ذات الصلة. ويتم إطفاء تكاليف تطوير برامج الحاسوب الآلي المحتسبة كموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية.

##### موجودات أخرى غير ملموسة مستحوذ عليها

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها وذو عمر انتاجي محدد، على سبيل المثال الودائع الأساسية، والعلامة التجارية، وعلاقات العملاء، بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية المقدره بحد أقصى عشرين عاماً. وقد تم تحديد القيمة الدفترية المبدئية للودائع الأساسية وعلاقات العملاء من قبل مقيمين مستقلين على أساس طريقة معدل الربح التفاضلية للمدة المتوقعة للودائع.

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها بشكل سنوي أو أكثر، وفي حال إن وجدت مؤشرات لانخفاض القيمة، وتُدرج بالتكلفة مطروحاً منها الاطفاء المتراكم واي انخفاض في القيمة .

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الأخرى المكتسبة ذات العمر الانتاجي غير المحدد سنويًا لتحديد انخفاض القيمة، وتُدرج بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم.

يتم إلغاء احتساب الأصل غير الملموس عند الاستبعاد (أي في التاريخ الذي يتوقف فيه المستلم عن السيطرة) أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده. يتم تضمين أي ربح أو خسارة تنشأ عند إلغاء احتساب الأصل (محسوبة على أنها الفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل الموحد.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### س) موجودات مصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) كمحتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة البيع ويعتبر البيع محتملاً بدرجة كبيرة. وتظهر بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة لأي تخفيض مبدئي أو لاحق للموجودات (أو مجموعات التصرف) إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. ويتم احتساب الأرباح الناجمة عن أية زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للموجودات (أو مجموعات التصرف)، ولكن بحيث لا تزيد عن أي خسائر لانخفاض القيمة المتراكمة المحتسبة سابقاً. أما الأرباح أو الخسائر التي لم يتم احتسابها سابقاً في تاريخ بيع الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) فيتم احتسابها في تاريخ إلغاء الاحتساب.

#### ع) الضرائب الحالية

لا توجد ضريبة على دخل الشركات في مملكة البحرين. ومع ذلك، يتم تسجيل الضرائب المتعلقة بالشركات التابعة المدرجة في السلطات الضريبية وفقاً للوائح المحلية.

#### ف) الضرائب المؤجلة

تحتسب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروقات المؤقتة الناتجة عن القواعد الضريبية للموجودات والمطلوبات والقيمة الدفترية لأغراض التقارير المالية.

يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة عن جميع الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وترحيل خسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب إلى حد امكانية توافر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يتم مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وخسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب. تستخدم في الوقت الحاضر معدلات الضريبة السارية لاحتساب ضرائب الدخل المؤجلة.

#### ص) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (39) - الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بحساب الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المؤهل والأرباح المستتفة في نهاية السنة. الزكاة المتبقية تدفع من قبل المساهمين بصورة فردية. وتقوم المجموعة بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على شبه حقوق الملكية والحسابات الأخرى هو من مسؤولية حاملي الحسابات ذوي العلاقة. لا تتحمل الشركة أي التزام لدفع الزكاة وفقاً لوثائقها التنظيمية.

#### ق) مخصص منافع الموظفين

تحتسب منافع ومستحقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر سفر الإجازات وغير ذلك من المنافع قصيرة الأجل عندما تستحق للموظفين. يتم تحميل مساهمات المجموعة في خطط المساهمة المحددة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطط، للمجموعة التزامات قانونية واستدلالية بدفع المساهمات كلما استحققت دون وجود أي التزام عليها بدفع منافع مستقبلية.

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين وذلك نظير اشتراك شهري يتحمله كل من الموظفين وأصحاب العمل والذي يُحتسب على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. إن حصة مساهمات المجموعة في هذا المخطط الممول والتي تمثل برنامج مساهمات محددة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)، مزايا الموظفين يتم احتسابها كمصرفات عند تكبدها.

يستحق الموظفون الأجانب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني بالقطاع الأهلي على أساس طول مدة الخدمة والرواتب والعلاوات الأخرى حسب آخر رواتب وعلاوات مدفوعة. لقد تم عمل مخصص لهذه الالتزامات والتي تمثل مساهمة غير ممولة لبرنامج مزايا محددة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)، مزايا الموظفين، ويتم احتسابها على افتراض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ بيان المركز المالي، ويتم حسابها كمصروفات في الربح أو الخسارة. اعتباراً من 1 مارس 2024، يتعين على جميع أصحاب العمل في البحرين تقديم مساهمات شهرية فيما يتعلق بمكافآت الموظفين الأجانب إلى هيئة التأمين الاجتماعي، والتي ستكون مسؤولة عن تسوية مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وقت انتهاء الخدمة. وتظل أي التزامات تعويضات قبل 1 مارس 2024 وأية تحويلات مستحقة قائمة إلى هيئة التأمين الاجتماعي في الفترات اللاحقة من التزامات الشركة.

يتم عمل مخصصات تكلفة منافع نهاية الخدمة، التي يكون مؤهل للحصول عليها بعض الموظفين العاملين لدى المجموعة، بموجب متطلبات قانون العمل الساري في الدول ذات العلاقة.

وبخصوص المكافآت المتغيرة، يتم احتساب مخصص للمبالغ المتوقع دفعها وذلك إذا كان للمجموعة أي إلتزام قانوني أو استدلالي لدفع هذه المبالغ للموظف نتيجة خدمات قدمها في الماضي، ويمكن احتساب هذه الالتزامات بطريقة موثوقة.

وبخصوص مكافآت حوافز الأسهم المتغيرة، يتم احتساب مخصص للمبالغ المتوقع دفعها وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، بناء على قيمة صافي الأصول المعدلة لأحدث بيانات مالية موحدة مدققة للبنك.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### (ق) مخصص منافع الموظفين (يتبع)

##### المدفوعات على أساس الأسهم

يتم احتساب القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة للموظفين بتاريخ المنح كمصروف، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية خلال الفترة التي يستحق فيها الموظفون هذه المكافآت. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء لها، ليكون المبلغ المحتسب كمصروف وفقاً لعدد الأسهم التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء بتاريخ المنح.

##### الحوافز السنوية المؤجلة على أساس الأسهم

تماشياً مع سياسة المكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (المتحملين للمخاطر الجوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسيباً على مدى ثلاث سنوات. وتشمل الحوافز المؤجلة عنصراً نقدياً وعنصر أسهم. يتم تحويل مكون السهم إلى أسهم صورية للبنك بناء على القيمة الدفترية للسهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً بتاريخ كل إصدار بناءً على أحدث قيمة دفترية للسهم الواحد في البنك. يتم إظهار التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية الخاصة بهم بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو تحرير في بيان الدخل لفترة إعداد التقارير. جميع الحوافز المؤجلة تخضع لأحكام الإلغاء والاسترجاع.

#### (ر) مبالغ مستحقة للمستثمرين

تصنف الأموال المستلمة من المودعين الذين يتحملون المخاطر المتعلقة بمجموعة إثمار أو الشركات التابعة على أنها "مبالغ مستحقة لمستثمرين".

#### (ش) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم احتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

#### (ت) شبه حقوق الملكية

تمثل شبه حقوق الملكية أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب الوعاء المشترك لشبه حقوق ملكية، وللمجموعة ("المضارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المشتركة. تظهر جميع حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة بالتكلفة، زانداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من شبه حقوق ملكية.

#### (ث) الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

تحت إطار الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، يقوم أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة بفرض قيود معينة فيما يتعلق بموضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. يتم الإفصاح عن هذه الحسابات بشكل منفصل في بيان التغييرات للموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

يتم احتساب حسابات الاستثمار مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم في التاريخ الذي يصبح فيه العقد ساري المفعول.

بعد الاحتساب المبدئي، يأخذ القياس اللاحق لحسابات الاستثمار في الحسبان الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات الأخرى التي تم إنشاؤها خصيصاً لحساب حاملي حسابات الاستثمار مطروحاً منها أي خسائر في الأصول المنسوبة إلى حاملي حسابات الاستثمار.

#### (خ) أسهم الخزينة

يتم احتساب هذه الأسهم على أنها انخفاض في حقوق الملكية. وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### ذ) الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، يتم تحويل 10٪ من صافي الربح الموحد للمجموعة للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50٪ من رأس المال المدفوع. ويكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه كما هو موضح في قانون البحرين للشركات التجارية (وتعدلاته) وغيرها من القوانين المحلية القابلة للتطبيق.

#### ض) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

#### ظ) مخصصات

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك التزامات قانونية أو استدلالية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

#### غ) نظام حماية حسابات الاستثمار المطلقة

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها المجموعة في حسابات الاستثمار والحسابات الجارية بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل المجموعة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام، وتحتسب كمصروف عند استحقاقها.

يغطي هذا النظام جميع الحسابات المؤهلة التي تحتفظ بها المجموعة، مع مراعاة بعض الاستثناءات المحددة، والحد الأقصى للمبلغ الإجمالي المستحق، واللوائح الأخرى التي تحكم إنشاء نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة.

#### أ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق التسهيلات المالية المتعثر. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وذلك وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (5) - "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة".

#### أ ب) احتساب الإيراد

1. المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة  
يتم احتساب الإيرادات الناتجة عن المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة المحملة على الصناديق المدارة من قبل المجموعة على أساس حق المجموعة في استلام ذلك الدخل من الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة وشبه حقوق الملكية كما هو محدد في عقود المضاربة (صكوك الأمانة)، باستثناء الحالة التي تقوم المجموعة فيها بالتنازل مؤقتاً عن هذا الحق.

2. أرباح على عقود التمويل  
يتم احتساب ربح معاملات المرافحة على أساس توزيع الأرباح لكل معاملة تناسبياً على مدى فترة المعاملة حيث تحمل كل فترة مالية حصتها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم أو لم يتم استلام مبلغ نقدي. ومع ذلك، يتم تعليق استحقاق الأرباح على معاملات المرافحة إذا تأخر تسديد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين يوماً، إلا إذا رأت إدارة الإثمار بأن هناك مبررات كافية لاستحقاق تلك الأرباح.

يتم استحقاق الإيرادات من الترميمات الأخرى على أساس طريقة العائد الفعلي على مدى العقد. حينما لا يكون الإيراد محدد تعاقدياً أو قابل للقياس كمياً، فيتم احتسابه عندما يصبح تحقيقه مؤكداً بشكل معقول أو عند تحققه.

3. أرباح الموجودات المكتناة بغرض التأجير  
يتم تسجيل الإيرادات من عقود التأجير تناسبياً على مدى فترة الإيجار.

4. أرباح عقود المضاربة  
يتم تسجيل الإيرادات من عقود المضاربة عندما يقوم المضارب بتوزيع الأرباح. ويتم تسجيل الحصة من خسائر السنة إلى حد امكانية اقتطاع هذه الخسائر من رأسمال المضاربة.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### أ ب احتساب الإيراد (يتبع)

5. أرباح عقود المشاركة  
يتم احتساب حصة المجموعة من الأرباح لعقود المشاركة التي تستمر لأكثر من فترة مالية واحدة حينما يتم تسديدها جزئياً أو كلياً، فيما يتم احتساب حصة المجموعة من الخسائر في الحدود التي يتم فيها اقتطاع تلك الخسائر من حصة المجموعة في رأسمال المشاركة. بينما يتم احتساب الأرباح والخسائر لعقود المشاركة المتناقصة بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في حصة المجموعة في رأسمال المشاركة، وبالتالي الحصة التناسبية من الأرباح أو الخسائر.

6. الدخل من الصكوك  
يتم احتساب الدخل من الصكوك من نوع أدوات الدين على أساس تناسبي زمنياً، وذلك استناداً إلى معدل العائد الأساسي لنوع الصك المعني.

يتم احتساب الدخل من الصكوك المشابهة لحقوق الملكية عند ثبوت حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

7. دخل أرباح الأسهم  
يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عند التأكد من وجود حق الاستلام.

8. ربح من بيع استثمارات حقوق الملكية  
يتم احتسابها بتاريخ المتاجرة وقت إلغاء احتساب الأوراق المالية الاستثمارية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية بتاريخ المتاجرة، والمقابل المستلم أو المستحق.

9. الرسوم والعمولات  
يتم احتساب الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

ويتم تسجيل العمولة المستحقة عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كإيراد على مدى فترة المعاملة.

تتحقق رسوم هيكلية وتنظيم معاملات التمويل لأطراف أخرى أو بالنيابة عنهم كإيراد عند استيفاء المجموعة لجميع التزاماتها المتعلقة بالمعاملات ذات الشأن.

أ ج) تخصيص الأرباح بين المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار  
تمتلك المجموعة سجلات منفصلة للأصول التي يمولها المالكين، وشبه حقوق الملكية، والموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة. كما يتم تخصيص جميع الإيرادات المولدة من تمويل هذه الأصول من قبل حسابات الاستثمار لصالح العملاء، بعد اقتطاع المخصصات، واحتياطي مخاطر الاستثمار، واحتياطي معادلة الأرباح، وحصة المضارب من الأرباح، والرسوم الإدارية.

تتحمل المجموعة بصورة مباشرة المصاريف الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة الصناديق.

يتم احتساب بعض حوافز الربح بناءً على مدة العقود مع أصحاب الحسابات المقيدة.

أه) تحويل الموجودات بين حقوق الملكية وشبه حقوق الملكية، والموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة  
يتم تحويل الموجودات بين حقوق الملكية وشبه حقوق الملكية، و الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة بالقيم المتفق عليها.

أو) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومحاسبة التحوط  
تستخدم المجموعة بعض أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (على غرار المشتقات) للتحوط الاقتصادي من مخاطر صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح. يتم احتساب هذه الأدوات مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام العقد، ويعاد قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. القيمة العادلة لأداة التحوط تعادل أسعارها السائدة في السوق أو تستند إلى عروض أسعار الوسيط. يتم الإفصاح عن الأدوات ذات القيمة السوقية الموجبة كموجودات، والأدوات ذات قيم سوقية السالبة يتم الإفصاح عنها كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

في ظروف معينة تدخل المجموعة في أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية. يتم تضمين التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة التي تم تخصيصها والمؤهلة كتحوط للقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد مع التغيير المقابل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المتحوط والذي يمكن أن ينسب إلى المخاطر التي يتم التحوط بشأنها. يتم تعديل الأرباح أو الخسائر غير المحققة على الموجودات المتحوطة والمنسوبة إلى المخاطر المتحوطة مقابل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتحوطة. بالنسبة للمشتقات التي لم يتم تحديدها في علاقة تحوط مؤهلة، يتم احتساب جميع التغييرات في قيمتها العادلة على الفور في بيان التغييرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### أ) أدوات إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (يتبع)

تحوط التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام محتسب أو معاملة توفّر محتملة للغاية والتي يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة، ويتم احتساب الجزء الفعّال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات في بيان التغيرات في حقوق الملكية، ويتم عرضها في احتياطي التحوط. يتم احتساب أي جزء غير فعّال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات فوراً في بيان الدخل الموحد. تقوم المجموعة حالياً بتحوط التدفقات النقدية لإدارة مخاطر معدل الربح على المطلوبات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

تحوطات تتأثر بشكل مباشر بالإصلاحات المعيارية لمعدل الربح المتغير لغرض تقييم ما إذا كانت هناك علاقة اقتصادية بين البند (البند) المتحوط وأداة (أدوات) التحوط، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير المعياري لم يتغير كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح العالمي المتغير.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية لمعاملة توفّر، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير المعياري لن يتم تغييره كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح المتغير بغرض تقييم ما إذا كانت معاملة التوفّر محتملة للغاية وتمثل تعرضاً للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة. عند تحديد ما إذا كان من المتوقع حدوث معاملة توفّر محددة مسبقاً في تحوط التدفقات النقدية المتوقعة، تفترض المجموعة أن التدفقات النقدية المعيارية لمعدل الربح المتغير المصنفة كتحوط لن يتم تغييرها كنتيجة لإصلاح معدل الربح المتغير المعياري.

ستتوقف المجموعة عن تطبيق السياسة المحددة لتقييم العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط (1) للبند المتحوط أو أداة التحوط عندما لا يعود عدم اليقين الناشئ عن إصلاح معدل الفائدة المعياري موجوداً فيما يتعلق بالتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الربح المتغير للبند أو الأداة المعنية أو (2) عند توقف علاقة التحوط. بالنسبة لتقييمها المحتمل بدرجة عالية للبند المتحوط، لن تقوم المجموعة بعد ذلك بتطبيق السياسة المحددة عندما يكون عدم اليقين الناشئ من الإصلاح المعياري لمعدل الربح المتغير حول توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معدل الربح المتغير المعياري للبند المتحوط، أو لم يعد موجوداً، أو عند توقف علاقة التحوط.

#### أ) الإنخفاض في القيمة

يتم تقييم انخفاض قيمة الموجودات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالي رقم 30- "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة" على النحو التالي:

#### 1. التمويل والذمم المدينة

#### أ) انخفاض القيمة

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية من الأنواع التالية:

- \* جميع التمويلات الإسلامية وبعض الموجودات الأخرى (بما في ذلك مستحقات السلع والمرابحة)
- \* أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
- \* التزامات التمويل غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
- \* عقود الضمان المالي غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
- \* مستحقات الإيجار وموجودات العقود
- \* الأرصدة مع البنوك
- \* أرصدة الأطراف ذوي العلاقة

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا الأدوات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة على الأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة أو التعرض المقاس باستخدام نماذج معقدة وفرضيات جوهرية بشأن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء والخسائر الناتجة عن ذلك).

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### أح) انخفاض القيمة (يتبع)

هناك عدد من الأحكام المهمة المطلوبة أيضاً في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- تحديد معايير تعريف التعثر؛
- اختيار النماذج والفرضيات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق و الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
- إنشاء مجموعات من الذمم المدينة المماثلة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

#### الخسائر الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR)

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، ستقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التخلف عن السداد بتاريخ التقييم مع خطر التخلف عن السداد عند الاحتساب المبدئي. يجب إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

بالنسبة لمحفظة الشركات، تقوم المجموعة بإجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) على مستوى الطرف المقابل، حيث أن التصنيف الداخلي يتم حالياً على مستوى الطرف المقابل ولا يتم تعيين التصنيف على مستوى التسهيلات. تحتفظ المجموعة بالتصنيف على مستوى التسهيلات باعتباره التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ نشأة التسهيل وتاريخ التقييم.

بالنسبة لمحفظة الأفراد، تقوم المجموعة حالياً بإدارة محفظة الأفراد الخاصة بها على مستوى التسهيلات، وبالتالي يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على محفظة الأفراد على مستوى التسهيلات. ستعكس الأيام الماضية المستحقة (DPD) للتسهيلات الفردية على تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

#### تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، تستخدم المجموعة نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص بها، والتقييمات الخارجية للمخاطر، وحالة تأخر الحسابات، وإعادة الهيكلة، وحكم خبراء الائتمان، والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك.

باستخدام حكمها الائتماني الخبير، وحيثما أمكن، التجربة التاريخية ذات الصلة، قد تقرر المجموعة أن التعرض قد شهد زيادة كبيرة في مخاطره الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة، ترى أنها تدل على ذلك والتي قد لا تنعكس آثارها بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

ترى المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد تجاوز الأصل موعد استحقاقه. يتم تحديد أيام تجاوز الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقرب تاريخ استحقاق لم يتم استلام الدفعة الكاملة بشأنه. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون اعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات والتحقق المنتظمة.

تصنف المجموعة أدواتها المالية في المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3، بناءً على منهجية انخفاض القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه: -

- المرحلة 1 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً: بالنسبة للأدوات المالية التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، لمدة 12 شهراً، تحتسب المجموعة مخصصات الخسائر المتوقعة لمدة 12 شهراً.
- المرحلة 2 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - غير ضعيفة ائتمانياً: بالنسبة للأدوات المالية التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة لكل التمويلات المصنفة في هذه المرحلة استناداً إلى بيان الاستحقاق الحقيقي/المتوقع، بما في ذلك تسهيلات إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة.
- المرحلة 3 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانياً: بالنسبة للأدوات المالية الضعيفة ائتمانياً، تحتسب المجموعة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. تستخدم عملية تحديد التعثر للمرحلة 3، لعدد أيام الاستحقاق البالغ عددها 90 يوماً.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### أح) انخفاض القيمة (يتبع)

##### التعثر

يسعى معيار المحاسبة المالي رقم 30 إلى موازنة محاسبة انخفاض قيمة الأدوات المالية مع الطريقة التي تدار بها مخاطر الائتمان داخلياً في المجموعة. في هذا السياق، تعد "مخاطر التعثر عن السداد" للأداة المالية مكوناً رئيسياً لنموذج الخسارة المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30.

بشكل عام، تعتبر الأطراف المقابلة ذات التسهيلات التي تجاوزت 90 يوماً من تاريخ استحقاقها بأنها متعثرة.

##### قطاع غير التجزئة:

وضعت المجموعة التعريف التالي للتعثر (كما هو منصوص عليه في وثيقة بازل وإرشادات معيار المحاسبة المالي رقم 30):

عملاء غير التجزئة مع الخصائص التالية:

- كل أو أي من التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 90 يوماً أو أكثر
- كل أو أي من التسهيلات التي وضعت على حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الربح)
- كل أو أي من التسهيلات حيث يتم وضع "مخصص محدد" جانباً بشكل فردي

التعثرات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس، أو موت المقترض (في ظل غياب خطة التعاقب أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على المجموعة.

لن تأخذ المجموعة في الاعتبار معيار الاستحقاق لمدة 90 يوماً في حالات التخلف عن السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة +90 لعدد أيام الاستحقاق لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

وأدرجت الشركة التابعة، بنك فيصل المحدود، معياراً إضافياً لعدد أيام الاستحقاق لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، والذي يتطلب تصنيف جميع التسهيلات التمويلية التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 60 يوماً أو أكثر كما في تاريخ بيان المركز المالي، ضمن المرحلة 2، بغض النظر عن تصنيف المخاطر الائتمانية.

##### قطاع التجزئة:

وضعت المجموعة التعريف التالي للتعثر:

جميع التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 90 يوماً أو أكثر

لن تأخذ المجموعة في الاعتبار معيار الاستحقاق لمدة 90 يوماً في حالات التخلف عن السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة +90 لعدد أيام الاستحقاق لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

#### قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- عقود التمويل غير الضعيفة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- عقود التمويل الضعيفة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات التمويل غير المسحوبة: كالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة، في حال تم سحب الالتزام، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية مع مراعاة التدفقات النقدية المتوقعة، احتمال حدوث التعثر في السداد (PD)، الخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)، عامل تحويل الائتمان (CCF) ومعدل الخصم. بالنسبة للمحافظ التي لا تتوفر فيها معلومات على مستوى الأداة، تقوم المجموعة بإجراء تقدير للخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### أح انخفاض القيمة (يتبع)

المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي بنية مصطلح المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المحددات بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض ينتقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD) هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. في حال عدم توافر بيانات الاسترداد، تستخدم المجموعة تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد بناءً على ممارسات السوق.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد (EAD) تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للطرف المقابل، والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ القائم حالياً.

تحدد فترة التعرض الفترة التي يتم خلالها النظر في التعثر عن السداد وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (خاصة بالنسبة لحسابات المرحلة 2 مع الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة).

مع مراعاة استخدام احتمالية حدوث التعثر في السداد بحد أقصى مدته 12 شهراً للأصول المالية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان زيادة جوهرية، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التعثر في السداد خلال الفترة التعاقدية القصوى، التي يتعرض خلالها لمخاطر الائتمان، حتى لو كانت لأغراض إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة الحسبان المدة الأطول. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يحق فيه للمجموعة المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام أو ضمان قرض.

#### دمج المعلومات التطلعية

تدمج المجموعة معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، وقياسها الخسائر الائتمانية المتوقعة. تُصدر المجموعة سنوياً بيانات تنبؤات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) ووحدة التحريات الاقتصادية (EIU) في بلد التعرض ذي الصلة.

تقوم الإدارة باتخاذ قرارات حكمية عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي. تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في نموذج احتمالية التعثر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، من بين أمور أخرى، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي.

#### استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية وأيام الاستحقاق هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب نوع المقترض، وعدد أيام الاستحقاق، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

## 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

## أح انخفاض القيمة (يتبع)

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر في السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي.

بالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تحسب المجموعة تقديرات PiT PD وفقاً لثلاثة سيناريوهات، الحالة الأساسية، والحالة الجيدة والحالة السيئة. ثم يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المناسبة المرجحة الاحتمالية من خلال تعيين الاحتمالات، بناءً على ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو.

بالنسبة لمحفظة الشركات، ومن خلال المراجعة السنوية لمحفظة الشركات، ترصد المجموعة أداء سنويًا لحساب احتمالية حدوث التعثر في السداد يعتمد على الأفق لمدة عام على مدار السنوات الخمس الماضية. يتم تجميع احتمالات حدوث التعثر في السداد هذه وفقاً لتصنيفات المخاطر الداخلية (أي من 1 إلى 7). يوفر متوسط معدل التعثر في السداد لتعثر 5 سنوات المرصود من خلال دورة احتمالية حدوث التعثر في السداد.

محفظة الأفراد مقسمة على أساس المنتجات التي تُظهر السلوك المتميز إلى الفئات التالية:

- تمويل السيارات؛
- تمويل الرهن العقاري؛
- تمويل شخصي؛ و
- بطاقات الائتمان.

يتم قياس احتمالية التعثر في السداد لكل قطاع باستخدام تقدير التعثر المرصود، وبالتالي يتم حساب احتمالية التعثر في السداد استنادًا إلى مستوى أيام الاستحقاق لكل قطاع على حدة. بموجب هذا التحليل، يتم تتبع حالة تأخر الحسابات في فترة زمنية مدتها سنة واحدة مع دورة شهر متحرك. تؤخذ بالاعتبار بيانات أيام الاستحقاق ما لا يقل عن 5 سنوات.

يتم ضبط احتمالية التعثر في السداد المشتقة مع معلومات تطلعية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي، ومعايرتها لاشتقاق احتمالية التعثر في السداد النهائية بشكل منفصل لمحفظة الشركات والأفراد.

## الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على شروط الأصول المالية أو تعديلها أو استبدال أحد الأصول المالية الحالية بأصل جديد حسب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتساب الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت عملية إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي لإلغاء إحتساب الأصل، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل سيتم تضمينها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي لإلغاء احتساب الأصل الموجود حالياً، يتم التعامل مع القيمة العادلة للأصل الجديد على أنها التدفقات النقدية النهائية في وقت إلغاء الاحتساب. هذا المبلغ متضمن في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي المخصوم من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ بيانات المركز المالي، مع استعمال معدل الربح الفعلي للأصل الموجود حالياً.

## الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً

في تاريخ بيان المركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

الأدلة على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- كل أو أي من التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 90 يوماً أو أكثر
- كل أو أي من التسهيلات الموضوعية على حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الربح)
- كل أو أي من التسهيلات حيث يتم عمل "مخصص محدد" جانبياً بشكل فردي
- خرق التعهدات المالية التي تعتبر جوهرية. ستحدد المجموعة هذه الجوهرية بناءً على الأثر السلبي للخرق على التصنيف الائتماني للمدين.
- التعثرات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس (الذي تقدم به المقترض، أو بدأه البنك ضد المقترض) وموت المقترض (في غياب خطة التعاقب أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على المجموعة.
- يقوم البنك بشطب أو عمل مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض جوهري في جودة الائتمان، بعد تحمل البنك للتعرض.
- يقوم البنك بتحويل الالتزامات الائتمانية بمبلغ أقل من قيمتها النقدية المعادلة.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### أح) انخفاض القيمة (يتبع)

- يوافق البنك على إعادة هيكلة متعثرة للالتزام الائتماني، حيث من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقلص الالتزام المالي الناجم عن الإعفاء المادي، أو التأجيل، أقساط السداد؛
- تشير إعادة الهيكلة المتعثرة إلى الحالات التي يقوم فيها البنك بعمل تسوية سواء بإعادة البنك أو خلاف ذلك. الإعفاء يعني تخفيض مبلغ السداد أو الربح الذي يمكن أن يشمل التأجيل إعطاء فترات سماح أو تغييرات في الأقساط تؤدي إلى تأخير الاستحقاق.
- يعتبر البنك أنه من غير المرجح أن يدفع المدين التزاماته الائتمانية بالكامل (أي أصل الدين أو الربح أو الرسوم أو أي مبلغ آخر) ، دون اتخاذ إجراءات مثل تحقق الضمان (إذا تم الاحتفاظ به).

#### عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإجارة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم الإفصاح عن الخسارة على الالتزامات غير المسحوبة والضمانات المالية في المطلوبات الأخرى.

#### شطب الأصول

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عندما تتوقف المجموعة عن متابعة استرداد هذه المبالغ. إذا كان المبلغ الذي سيتم شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكمة، يتم أولاً التعامل مع الفرق كزيادة في المخصص الخسارة الذي سيطبق لاحقاً مقابل إجمالي القيمة الدفترية. ويتم عكس أية مبالغ مستردة لاحقاً من مصروفات خسائر الائتمان.

تقوم المجموعة بشطب الأصول المالية، جزئياً أو كلياً، إذا استنفذت جميع الطرق العملية لاسترداد الأموال، وخُصت لعدم وجود احتمال معقول للاسترداد. المؤشرات التي تشير لعدم وجود احتمال معقول للاسترداد هي (i) وقف نشاط التنفيذ (ii) عندما تكون طريقة المجموعة للاسترداد هي تنفيذ الرهن على الضمان وقيمة الضمان تدل بأنه لا وجود لاحتمال معقول للاسترداد الكلي. مع ذلك، يجوز للمجموعة شطب الموجودات المالية التي لا تزال خاضعة لنشاط التنفيذ.

#### أط) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية المبينة أعلاه) في تاريخ رفع التقارير لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقعة إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقعة إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقعة إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات مولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات مولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقعة إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقعة إستردادها.

#### أي) صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. تقييم الصكوك في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للتحويل - تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية، وتتكون من الأصول السائلة عالية الجودة، والتي عادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدية. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحويل وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة للتحويل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. هذه المحفظة، مع توليد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، يتم الاحتفاظ بها أيضاً لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### أ ك) احتياطي معادلة الأرباح

يتم تخصيص احتياطي معادلة الأرباح من الدخل الناتج من حقوق الملكية أو شبه حقوق الملكية، لغرض إدارة معدل عائد المخاطر (بما في ذلك المخاطر التجارية المنقولة).

يتم احتساب المساهمة في احتياطي معادلة الأرباح في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم احتساب استخدام / عكس احتياطي معادلة الأرباح في حال انتفاء الحاجة للاحتياطي، وذلك وفقاً لرأي الإدارة. يتم احتساب العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي معادلة الأرباح كجزء من شبه حقوق الملكية، أو حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي معادلة الأرباح على أساس سنوي، وذلك باستخدام نهج التحديث السريع، وفقاً لسياسات إدارة المخاطر للمجموعة.

#### أ ل) احتياطي مخاطر الاستثمار

يتم تخصيص احتياطي مخاطر الاستثمار من الدخل الناتج من حقوق ملكية المساهمين أو شبه حقوق الملكية، لغرض خلق احتياطي مقابل مخاطر الائتمان والسوق والاستثمار في الأسهم المتعلقة بشكل أساسي بالخسائر المحتملة المستقبلية المتبقية (بعد انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المحتسبة بموجب سياسة انخفاض القيمة).

يتم احتساب المساهمة في احتياطي مخاطر الاستثمار في بيان الدخل الموحد المخصص لحقوق ملكية المساهمين أو حاملي حسابات شبه حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

تم احتساب استخدام / عكس احتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع حدث الخسارة، أو في حال انتفاء الحاجة للاحتياطي، وذلك وفقاً لرأي الإدارة. يتم احتساب العكس في بيان الدخل الموحد المخصص لحقوق المساهمين أو شبه حقوق الملكية، ولا يتم مقاصتها مع الخسارة المعنية، حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي مخاطر الاستثمار كجزء من شبه حقوق الملكية أو حقوق ملكية المساهمين، حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي مخاطر الاستثمار على أساس سنوي، وذلك باستخدام نهج التحديث السريع وفقاً لسياسات إدارة المخاطر للمجموعة.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع الحدث الأساسي.

#### أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

##### معيير المحاسبة المالي رقم (45) – شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (45) – شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "شبه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وشبه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لشبه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### (أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

**معيير المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة**  
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناءً على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تؤمن على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

#### **معيير المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

#### **معيير المحاسبة المالي رقم (48): الهدايا والجوائز الترويجية**

يحدد هذا المعيار متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية المطبقة على الهدايا والجوائز الترويجية التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية. ويصنفها المعيار إلى (أ) الهدايا الترويجية التي يتم فيها الاستحقاق بشكل فوري؛ (ب) الجوائز الترويجية التي يتم الإعلان عنها مسبقاً ليتم منحها في تاريخ مستقبلي؛ (ج) برامج الولاء التي يتم فيها تراكم الالتزام على مدى فترة من الزمن.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

#### معيار المحاسبة المالي رقم (49) - إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات ذات التضخم الكبير

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات ذات التضخم الكبير. يسري هذا المعيار على المؤسسات التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة الاقتصادات ذات التضخم الكبير، وعلى البيانات المالية الموحدة للمؤسسة إلى حد الآثار المتعلقة بالشركة (الشركات) التابعة التي تكون عملتها (عملاتها) الوظيفية هي عملة (عملات) الاقتصاد (الاقتصادات) ذات التضخم الكبير.

يحدد المعيار العوامل ذات الصلة لتحديد الاقتصاد (الاقتصادات) ذات التضخم الكبير.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

أوصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأن تطبق جميع المؤسسات العاملة في نفس الاقتصاد ذي التضخم الكبير هذا المعيار اعتباراً من نفس التاريخ لضمان إمكانية المقارنة بين نتائجها.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

#### معيار المحاسبة المالي رقم (50) - إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك الصناديق الاستثمارية)

يحل هذا المعيار محل "معيار المحاسبة المالي رقم (14) - الصناديق الاستثمارية"، ويحدّد إطار إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

وتشمل التحسينات الرئيسية الموائمة مع معيار المحاسبة المالي رقم (1) المعدّل والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإزالة البيان المنفصل لاستثمارات المحفظة (المتضمن الآن في الملاحظات)، وإلغاء مفهوم قيمة ما في حكم النقد، وإدخال مبادئ المحاسبة لشبه حقوق الملكية.

كما يوفر المعيار إرشادات للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية التي لديها كيانات افتراضية متعددة أو صناديق فرعية، ويقدم متطلبات بشأن فرق صافي قيمة الأصول، ويزيل المتطلبات السابقة للحكومة وإعداد التقارير لأصحاب المصلحة، ويمنح إعفاءات من التوحيد أو المحاسبة بطريقة حقوق الملكية بناءً على نموذج الأعمال الفريد ونية الاستثمار للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

#### معيار المحاسبة المالي رقم (51) - المشاريع التشاركية

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (3) - (التمويل بالمضاربة) و معيار المحاسبة المالي رقم (4) - (التمويل بالمشاركة)، ويوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر الشريك العامل والمشروع. تم توسيع نطاق هذا المعيار ليشمل أنواع إضافية من المشاريع، على سبيل المثال، المشاركة الجارية، والمشاركة المتناقصة، والمضاربة المقيدة.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

#### معيار المحاسبة المالي رقم (52) - المبيعات مؤجلة التسليم: السلم والاستصناع

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (7) - السلم والسلم الموازي، معيار المحاسبة المالي رقم (10) - الاستصناع والاستصناع الموازي. هذا المعيار يوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري والباع، بما في ذلك المعالجة المحاسبية للسلم والاستصناع الموازيان. يتوافق هذا المعيار مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (30) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 2 السياسات المحاسبية (يتبع)

### 2.4 السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

#### (أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

سحب معيار المحاسبة المالي رقم (26) – الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية توجيهات تتعلق بسحب معيار المحاسبة المالي رقم (26) – الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة ("التوجيهات"). بعد السحب، سيتم احتساب الاستثمار في العقارات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (40) – العقارات الاستثمارية.

التوجيهات سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

### 3. نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
43,004	46,343	احتياطي النقد لدى المصارف المركزية
396,455	410,966	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
439,459	457,309	

### 4. إيداعات السلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
118,848	193,726	إيداعات / عقود سلع
(342)	(109)	ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
118,506	193,617	

### 5. عقود التمويل

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
1,536,054	1,981,483	تمويلات مرابحة وتورق
1,229,122	1,395,359	تمويل مشاركة
241,965	380,749	تمويلات استئصال
3,007,141	3,757,591	
(212,188)	(210,870)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
2,794,953	3,546,721	

عقود التمويل تشمل تسهيلات معاد هيكلتها بمبلغ 19.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 127.8 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

### 5. عقود التمويل (بتبع)

وفيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
214,980	212,188	كما في 1 يناير
67,676	37,730	مخصص السنة
(37,767)	(32,471)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
(30,751)	(5,138)	المستخدم خلال السنة
(1,950)	(1,439)	فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية
<b>212,188</b>	<b>210,870</b>	كما في 31 ديسمبر

### 6. أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
10,537	3,783	أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
2,814	79	أدوات دين - غير مدرجة
<b>13,351</b>	<b>3,862</b>	أدوات حقوق الملكية - مدرجة

أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

144,090	-	أدوات دين - مدرجة
2,291,361	2,246,210	أدوات دين - غير مدرجة
39,306	35,025	أدوات حقوق الملكية - مدرجة
169,826	171,735	أدوات حقوق الملكية - غير مدرجة
2,644,583	2,452,970	
(144,674)	(141,748)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
<b>2,499,909</b>	<b>2,311,222</b>	

أدوات استثمارية بالتكلفة المطفأة

96,290	116,957	أدوات دين - مدرجة
29,935	19,783	أدوات دين - غير مدرجة
126,225	136,740	
(5,044)	-	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
121,181	<b>136,740</b>	
<b>2,634,441</b>	<b>2,451,824</b>	

الأوراق المالية الاستثمارية تشمل صكوكاً بمبلغ 324 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 553.3 مليون دولار أمريكي)، والتي تم إعادة شراؤها مع طرف مقابل آخر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 6. أوراق مالية استثمارية (يتبع)

تشكل الصكوك السيادية 97% من إجمالي أدوات الدين (31 ديسمبر 2024: 97%).

تتضمن الأدوات المالية الاستثمارية استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها 9.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 2.5 مليون دولار أمريكي) قامت بها شركة تابعة للمجموعة.

بعض الأصول بما مجموعه 4.5 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 4.5 مليون دولار أمريكي) المتضمنة أعلاه محتفظ بها لدى طرف ثالث نيابة عن المجموعة.

فيما يلي الحركة في المخصص المتعلق بانخفاض القيمة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
149,515	149,718	كما في 1 يناير
5,514	21	مخصص السنة
(5,652)	(6,618)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
-	(1,272)	المستخدم خلال السنة
341	(101)	فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى
<b>149,718</b>	<b>141,748</b>	<b>كما في 31 ديسمبر</b>

يحدد معيار المحاسبة المالية رقم (33) تراتبية تقنيات التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات لتقنيات التقييم قابلة للرصد من عدمه. المدخلات القابلة للرصد تعكس معلومات السوق المستمدة من مصادر مستقلة؛ في حين أن المدخلات غير القابلة للرصد تعكس فرضيات السوق. هذان النوعان من المدخلات خلقا تراتبية القيمة العادلة التالية:

المستوى 1 – الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2 – مدخلات قابلة للرصد لموجودات ومطلوبات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى 1 إما بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى 3 – مدخلات للاستثمارات لا تستند على بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).

تتطلب التراتبية استخدام معلومات السوق القابلة للرصد إن وجدت. تعتمد المجموعة أسعار السوق القابلة للرصد ذات الصلة في تقييماتها كلما كان ذلك ممكناً.

### استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
				<b>31 ديسمبر 2025</b>
				أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
3,783	-	3,783	-	أدوات دين
79	-	-	79	أدوات حقوق الملكية
				أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,242,659	-	2,242,659	-	أدوات دين
68,563	35,166	-	33,397	أدوات حقوق الملكية
<b>2,315,084</b>	<b>35,166</b>	<b>2,246,442</b>	<b>33,476</b>	
				استثمارات غير مقاسة بالقيمة العادلة
				أدوات استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة
<b>133,028</b>	-	<b>19,843</b>	<b>113,185</b>	أدوات دين

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 6. أوراق مالية استثمارية (يتبع)

## استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
				31 ديسمبر 2024
				أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
10,537	-	10,537	-	أدوات دين
2,814	-	-	2,814	أدوات حقوق الملكية
				أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
				أدوات دين
2,431,659	-	2,431,659	-	أدوات حقوق الملكية
68,250	27,097	4,536	36,617	
2,513,260	27,097	2,446,732	39,431	
				استثمارات غير مقاسة بالقيمة العادلة
				أدوات استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة
115,028	-	24,891	90,137	أدوات دين

## تسوية بنود المستوى 3

أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
	42,361	27,097
	(484)	6
	595	3,548
	(15,375)	4,515
	27,097	35,166

## كما في 1 يناير

اجمالي الأرباح المحتسبة في:

- بيان الدخل

- حقوق الملكية

إعادة تصنيف

كما في 31 ديسمبر

## 7. الاستثمار في الشركات الزميلة

تتكون الاستثمارات في الشركات الزميلة، بصيغتها المعدلة لحصة المجموعة من نتائجها، مما يلي:

اسم الشركة	2025	نسبة الملكية %	2024	نسبة الملكية %	بلد التأسيس	طبيعة النشاط
الشركات غير المدرجة:						
سينك الدولية لإدارة الأصول المحدودة	12,115	20	12,964	20	هونغ كونغ	إدارة الموجودات
نسيج ش.م.ب. (م)	65,956	31	68,231	31	البحرين	البنية التحتية
دلمونيا إديوبروب ذ.م.م	18,976	50	18,993	50	البحرين	عقارية
صندوق فيصل حلال أمداني	4,790	4	2,423	1	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي لنمو الادخار	2,408	12	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي السياتي FISIP-1	2,403	50	2,949	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي النقدي	1,138	-	978	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل لتخصيص الأصول - 3	361	100	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للتقاعد - سوق المال	194	12	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للتقاعد - دين	188	26	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للأسهم	16	-	18	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للأسهم 2	16	1	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي للنمو المالي FISIP-1	-	-	12	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي محمود مدت Plan-1	13	-	12	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
صندوق فيصل الإسلامي السياتي FISIP-11	-	-	4	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
أخرى	6	-	-	-	باكستان	صناديق استثمار مشترك
	<u>108,580</u>		<u>106,584</u>			

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

#### 7. الاستثمار في الشركات الزميلة (يتبع)

خلال السنة، زادت الشركة التابعة للمجموعة من حصتها في هذه الصناديق، وبالتالي صنفتها كشركات زميلة

- تبلغ الحصة من احتياطات الاستثمار في الشركات الزميلة 4.2 مليون دولار (31 ديسمبر 2024: 4.4 مليون دولار).
- يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها 78.1 مليون دولار (31 ديسمبر 2024: 81.2 مليون دولار).

ملخص المركز المالي للشركات الزميلة التي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	نسيج ش.م.ب. (م)
244,920	234,944	اجمالي الموجودات
22,596	20,035	اجمالي المطلوبات
3,512	4,050	اجمالي الإيرادات
(2,339)	(1,912)	إجمالي صافي الربح

#### 8. موجودات أخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
155,329	246,723	ذمم مدينة
98	114	مستحقات من أطراف ذوي علاقة (إيضاح 32)
13,570	8,335	ضرائب - مؤجلة
14,026	15,723	ضرائب - حالية (ضرائب مدفوعة مقدماً)
2,722	2,676	موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع
185,745	273,571	
(58,048)	(55,540)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
127,697	218,031	

وفيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
66,222	58,048	كما في 1 يناير
251	691	مخصص السنة
(8,177)	(251)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
-	(3,721)	المستخدم خلال السنة
(248)	773	فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى
58,048	55,540	كما في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 9. استثمارات عقارية

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
222,379	164,482
(21,897)	(10,712)
<b>200,482</b>	<b>153,770</b>

استثمارات عقارية  
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

خلال السنة، تم بيع استثمار عقاري ممتثل في مبنى مكاتب في جنيف، تحتفظ به شركة تابعة للمجموعة، بمبلغ 47.3 مليون دولار أمريكي، بشروط دفع مؤجلة.

تم تحديد القيمة الدفترية من قبل مقيمي عقارات خارجيين مستقلين استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى 2 في تراتبية القيمة العادلة.

بعض الموجودات بما مجموعه 0.6 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 0.6 مليون دولار أمريكي) المتضمنة أعلاه، محتفظ بها لدى طرف ثالث نيابة عن المجموعة.

الحركة في مخصص انخفاض القيمة للاستثمارات العقارية كانت كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
12,966	21,897
11,747	-
(837)	-
(1,731)	(11,747)
(248)	562
<b>21,897</b>	<b>10,712</b>

كما في 1 يناير  
مخصص السنة  
مبالغ مشطوبة خلال السنة  
المستخدم خلال السنة  
فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى  
كما في 31 ديسمبر

## 10. عقارات قيد التطوير

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
129,716	129,716
46,560	52,060
<b>176,276</b>	<b>181,776</b>

أرض  
تكاليف التطوير

تمثل تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية المتكبدة مثل الطرق والشبكات، ومحطات الكهرباء، وتكاليف التصميم والإشراف. من المتوقع أن يتم الوفاء بالتزامات تكلفة البنية التحتية بالمبيعات المتوقعة. بناءً على ذلك، قدرت الإدارة أن القيمة الدفترية الحالية ليست أقل من صافي القيمة الممكن تحقيقها، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض في القيمة ضرورياً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 11. ممتلكات ومعدات

31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2025			
صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	
96,900	(5,642)	102,542	106,067	(3,789)	109,856	أراضي ومباني (معاد تقييمها)
20,846	(18,479)	39,325	25,340	(21,958)	47,298	تحسينات على العقارات المؤجرة
44,056	(56,736)	100,792	47,290	(54,206)	101,496	أثاث ومعدات
18,709	(2,401)	21,110	22,460	(5,467)	27,927	مركبات
51,668	(38,177)	89,845	57,622	(42,982)	100,604	حق استخدام الأصول
<b>232,179</b>	<b>(121,435)</b>	<b>353,614</b>	<b>258,779</b>	<b>(128,402)</b>	<b>387,181</b>	

بلغ الاستهلاك المحتسب للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 19.1 مليون دولار أمريكي 31 ديسمبر 2024: 13.8 مليون دولار أمريكي).

## 12. موجودات غير ملموسة

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
3,633	3,587	الشهرة
1,523	944	علاقات العملاء
1,587	601	إبداعات أساسية
10,103	8,698	برمجيات وموجودات غير ملموسة أخرى
<b>16,846</b>	<b>13,830</b>	

بلغ مخصص الإطفاء المحتسب للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مبلغ 8.5 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 8.3 مليون دولار أمريكي).

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المولدة للنقد بناءً على القيمة قيد الاستخدام (VIU) والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع (FVLCTS). تم تحديد حسابات القيمة قيد الاستخدام باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة ثلاث سنوات. يمثل معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية تكلفة رأس المال المعدل مقابل علاوة مخاطر مناسبة لهذه الوحدات المولدة للنقد. بالنسبة لحسابات القيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع، تم استخدام طريقة مُضاعف الشركات القابلة للمقارنة (CCM)، حيث تم النظر في مُضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للبنوك الإسلامية المدرجة العاملة في المنطقة. تم تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد للتأكد من معقولية القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع، ويتم تسجيل التعديل الناتج، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

## 13. حسابات جارية للعملاء

تتضمن الحسابات الجارية للعملاء رصيداً يتعلق بأحد العملاء مقابل بمبلغ 186.8 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 186.9 مليون دولار أمريكي) والتي تخضع لعقوبات بموجب تدابير الولايات المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

14. مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
1,686,527	1,075,026	مبالغ مستحقة لمصارف
32,378	33,579	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
<b>1,718,905</b>	<b>1,108,605</b>	

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف، ومؤسسات مالية وأخرى أرصدة بقيمة إجمالية تبلغ 419.2 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 419.5 مليون دولار أمريكي) من طرفين مقابلين خاضعين للعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية.

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية وأخرى مبلغ 324 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 553.3 مليون دولار أمريكي)، والتي تتكون من اتفاقيات إعادة الشراء مع طرف مقابل آخر.

15. المطلوبات الأخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
282,619	233,186	الذمم الدائنة
59,212	67,529	التزامات إيجار تتعلق بأصول حق الاستخدام
44,647	37,990	مصروفات مستحقة
249	60	مخصص الضرائب - الحالية
51,459	18,459	مخصص الضرائب - المؤجلة
<b>438,186</b>	<b>357,224</b>	

16. شبه حقوق الملكية

تتكون شبه حقوق الملكية مما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
1,258,016	1,915,294	حسابات مضاربة - شركات
500,022	770,621	حسابات مضاربة - مؤسسات مالية
745,220	789,541	حسابات مضاربة - أفراد
24,547	27,312	وكالات من مؤسسات مالية
(125)	(19,101)	حركة القيمة العادلة وصرف العملات الأجنبية من الاستثمارات المنسوبة لشبه حقوق الملكية
<b>2,527,680</b>	<b>3,483,667</b>	



إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 16. شبه حقوق الملكية (يتبع)

حركة الاحتياطيات المنسوبة إلى شبه حقوق الملكية كما يلي:

المجموع	احتياطي صرف العملات الأجنبية	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(125)	(33,801)	(145)	(1,011)	34,832
(18,096)	-	-	-	(18,096)
(2,916)	-	-	(2,916)	-
-	-	(1,838)	1,838	-
2,036	2,367	(16)	(113)	(202)
(19,101)	(31,434)	(1,999)	(2,202)	16,534

كما في 1 يناير 2025  
الحركة في القيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية  
الحركة في القيمة العادلة للأرض والمبنى المحول خلال السنة  
تسويات صرف العملات الأجنبية  
كما في 31 ديسمبر 2025

المجموع	احتياطي صرف العملات الأجنبية	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(26,954)	(39,458)	(442)	(223)	13,169
21,606	-	-	-	21,606
(1,024)	-	-	(1,024)	-
281	-	281	-	-
5,966	5,657	16	236	57
(125)	(33,801)	(145)	(1,011)	34,832

كما في 1 يناير 2024  
الحركة في القيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية  
الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات العقاري  
الحركة في القيمة العادلة للأرض والمبنى  
تسويات صرف العملات الأجنبية  
كما في 31 ديسمبر 2024

## 17. رأس المال

عدد الأسهم (بالآلاف)	رأس المال
8,000,000	2,000,000
3,030,755	757,690
(120,595)	(30,149)
2,910,160	727,541
3,030,755	757,690
(120,595)	(30,149)
2,910,160	727,541

المصرح به

الصادر والمدفوع بالكامل  
إجمالي الأسهم القائمة كما في 1 يناير 2024  
اسهم الخزينة  
كما في 31 ديسمبر 2025 (مدققة)

الصادر والمدفوع بالكامل  
إجمالي الأسهم القائمة كما في 1 يناير 2024  
اسهم الخزينة  
كما في 31 ديسمبر 2024 (مدققة)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 17. رأس المال (يتبع)

كما في 31 ديسمبر 2025، يتكون إجمالي رأس مال شركة إثمار الصادر والمدفوع بالكامل من 3,030,755,027 سهمًا بقيمة 0.25 دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع 757,688,757 دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 757,688,757 دولار أمريكي). رأس مال شركة إثمار مقوم بالدولار الأمريكي، ويتم تداول هذه الأسهم في بورصة البحرين بالدولار الأمريكي وفي سوق دبي المالي بالدرهم الإماراتي.

كما في 31 ديسمبر 2025، تمتلك الإثمار 120,595,238 من أسهمها الخاصة (31 ديسمبر 2024: 120,595,238). ويتم الاحتفاظ بهذه الاسهم كأسهم خزينة، ويحق للمجموعة إعادة إصدارها في وقت لاحق.

يملك المساهم الرئيسي، دار المال الإسلامي ترست، بشكل مباشر ومن خلال ترتيبات التعيين مع الشركات التالية، 49.51% من إجمالي الأسهم القائمة ذات حقوق التصويت (صافي أسهم الخزينة) بنسبة 51.56%. وفيما يلي حصص ملكية دار المال الإسلامي ترست كما في 31 ديسمبر:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
دار المال الإسلامي ترست	جزر البهاما	790,416,000	26.08%
شركة الخليج الإسلامية للاستثمار المحدودة	جزر البهاما	594,129,224	19.60%
فيصل فايننس (ماروك)	المغرب	78,729,704	2.60%
دار إنفست (جيرسي) ليمتد (سابقاً: شركة الاستثمارات الإسلامية المحدودة)	جيرسي	34,848,000	1.15%
شركة المدينة المنورة للاستثمار والتطوير التجاري	السعودية	2,415,505	0.08%
<b>المجموع</b>			<b>49.51%</b>

يوضح الجدول أدناه توزيع أسهم حقوق الملكية، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025 كالتالي:

التصنيف	عدد المساهمين	عدد الأسهم	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	4,167	1,297,866,118	42.82%
من 1% إلى 5%	5	348,343,685	11.49%
أكثر من 5%	2	1,384,545,224	45.68%
<b>المجموع</b>	<b>4,174</b>	<b>3,030,755,027</b>	

حوص أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الإثمار موضحة أدناه:

الإسم	عدد الأسهم
صاحب النمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (نيابة عن دار المال الإسلامي ترست)	106,100
السيد تونكو يعقوب خيرا	106,100

يتمتع جميع المساهمين بحقوق تصويت عادية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 18. الاحتياطات

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
149,085	149,085	علاوة إصدار أسهم
43,391	43,503	احتياطي قانوني
50,727	50,727	احتياطي عام
4,245	4,491	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
26,476	26,941	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة
2,290	2,260	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(163,687)	(164,962)	احتياطي تحويل العملات الأجنبية
<b>112,527</b>	<b>112,045</b>	

## 19. حصص غير مسيطرة

تتضمن البيانات المالية الموحدة نسبة 100% من الموجودات والمطلوبات وأرباح الشركات التابعة. أما حصص ملكية المساهمين الآخرين في الشركات التابعة فتسمى حصص غير مسيطرة.

الجدول التالي يلخص الحصص غير المسيطرة للمساهمين في حقوق ملكية الشركات التابعة الموحدة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
حصص غير مسيطرة %	حصص غير مسيطرة %	
136,173	136,525	بنك فيصل المحدود
21,806	21,707	الجزيرة الصحية ش. م. ب. (م)
11,251	11,087	صندوق دلمونيا للتطوير
218	(181)	أخرى
<b>169,448</b>	<b>169,138</b>	

إن الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد البالغة 26 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 23.3 مليون دولار أمريكي) تمثل حصة المساهمين غير المسيطرين من أرباح هذه الشركات التابعة للسنوات المعنية.

## 20. العائد على السهم (الأساسي والمخفض)

يتم احتساب العائد (الأساسي والمخفض) لكل سهم بقسمة صافي دخل السنة المنسوب للمساهمين، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل خلال السنة.

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
10,459	1,121	صافي الربح المنسوب للمساهمين (بالآلاف)
2,910,160	2,910,160	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل (بالآلاف)
<b>0.36</b>	<b>0.04</b>	الربح على السهم (الأساسي والمخفض) – بالسنتات الأمريكية

تم تضمين العائد على السهم للدخل والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في إيضاح رقم 35.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 21. الدخل من عقود التمويل

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
99,002	108,577	الدخل من تمويلات المرابحة والتورق
28,652	25,241	الدخل من تمويلات الاستصناع
254,339	177,982	الدخل من تمويل مشاركة
381,993	311,800	

## 22. الدخل من الاستثمارات

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
8,470	7,784	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالتكلفة المطفأة
438,283	330,031	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
22,710	28,664	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
3,462	5,854	الدخل من الاستثمارات العقارية
472,925	372,333	

## 23. إيرادات أخرى - صافي

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
55,304	66,472	إيرادات خدمات مصرفية
6,630	9,644	إيرادات إيداعات السلع
18,339	2,877	ربح صرف العملات الأجنبية
161	2,222	ربح من استبعاد أصول ثابتة
80,434	81,215	

## 24. المصروفات التشغيلية

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
81,922	86,076	الرواتب والمنافع الأخرى
81,192	98,355	مصروفات مكتبية
9,860	10,927	رسوم مهنية
24,820	23,041	مصروفات إدارية أخرى
197,794	218,399	

## 25. مخصص الانخفاض في القيمة

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
593,166	583,315	في 1 يناير
85,188	38,972	مخصص السنة*
(52,433)	(39,340)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
(32,482)	(21,878)	المستخدم خلال السنة
(10,124)	1,200	فروق صرف العملات الأجنبية
583,315	562,269	كما في 31 ديسمبر

المخصصات المستخدمة خلال السنة تمثل المبالغ المشطوبة خلال السنة المتعلقة بالمرحلة 3.

\* في سنة 2024، يشتمل مخصص الفترة على مبلغ 30.7 مليون دولار أمريكي ناتج عن خسارة التعديل من إعادة هيكلة تعرض سيادي لإحدى الشركات التابعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

25. مخصص الانخفاض في القيمة (بتبع)

فيما يلي توزيع مخصصات إنخفاض القيمة على الموجودات المعنية:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
342	109	إيداعات السلع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
212,188	210,870	عقود التمويل
176	176	استثمارات في المضاربة
1,472	1,473	استثمارات في شركات زميلة
149,718	141,748	استثمارات أوراق مالية
49,735	49,735	استثمارات في موجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة
58,048	55,540	موجودات أخرى
17,679	17,679	عقارات قيد التطوير
21,897	10,712	استثمارات عقارية
990	3,157	موجودات ثابتة
71,070	71,070	موجودات غير ملموسة
<b>583,315</b>	<b>562,269</b>	

مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي معلومات عن جودة الائتمانية للتمويلات والذمم المدينة. ما لم يذكر خلاف ذلك للموجودات المالية، فإن المبالغ المذكورة في الجدول تمثل المبالغ الدفترية الإجمالية.

31 ديسمبر 2025

المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
193,726	-	-	193,726	إيداعات السلع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
(109)	-	-	(109)	إجمالي التعرضات
<b>193,617</b>	-	-	<b>193,617</b>	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
				صافي التعرضات
				عقود التمويل
3,757,591	266,197	827,459	2,663,935	إجمالي التعرضات
(210,870)	(134,859)	(70,849)	(5,162)	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
<b>3,546,721</b>	<b>131,338</b>	<b>756,610</b>	<b>2,658,773</b>	صافي التعرضات
				موجودات أخرى
273,571	53,339	7,010	213,222	إجمالي التعرضات
(55,540)	(53,339)	(6)	(2,195)	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
<b>218,031</b>	-	<b>7,004</b>	<b>211,027</b>	صافي التعرضات
<b>4,224,888</b>	<b>319,536</b>	<b>834,469</b>	<b>3,070,883</b>	مجموع إجمالي التعرضات
<b>(266,519)</b>	<b>(188,198)</b>	<b>(70,855)</b>	<b>(7,466)</b>	ناقصاً: مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة
<b>3,958,369</b>	<b>131,338</b>	<b>763,614</b>	<b>3,063,417</b>	مجموع صافي التعرضات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

25. مخصص الانخفاض في القيمة (بتبع)

31 ديسمبر 2024

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
118,848	-	-	118,848	إيداعات السلع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
(342)	-	-	(342)	إجمالي التعرضات
118,506	-	-	118,506	ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة
				صافي التعرضات
				عقود التمويل
3,007,141	273,532	770,108	1,963,501	إجمالي التعرضات
(212,188)	(127,740)	(80,107)	(4,341)	ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة
2,794,953	145,792	690,001	1,959,160	صافي التعرضات
				موجودات أخرى
185,745	56,100	-	129,645	إجمالي التعرضات
(58,048)	(56,100)	-	(1,948)	ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة
127,697	-	-	127,697	صافي التعرضات
3,311,734	329,632	770,108	2,211,994	مجموع إجمالي التعرضات
(270,578)	(183,840)	(80,107)	(6,631)	ناقصاً: مجموع الخسائر الإئتمانية المتوقعة
3,041,156	145,792	690,001	2,205,363	مجموع صافي التعرضات

26. ضرائب

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
97,093	108,420	ضرائب حالية
(5,835)	(6,077)	ضرائب مؤجلة
91,258	102,343	

تخضع المجموعة لضرائب على الدخل في بعض المناطق الأجنبية التي تمارس المجموعة أنشطتها في نطاقها. التقديرات مطلوبة لتحديد مخصصات الضرائب على الدخل. هناك بعض المعاملات والحسابات تكون فيها عملية تحديد الضرائب النهائية غير مؤكدة. وفي حالة إذا كان ناتج الضرائب النهائي على هذه الأمور مختلف عن المبالغ التي تم احتسابها مبدئياً، فإن مثل هذه الفروقات تؤثر على مخصصات ضرائب الدخل ومخصصات الضرائب المؤجلة في الفترة التي تم فيها تحديد هذا الفرق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 26. ضرائب (يتبع)

## ذمم الضرائب الحالية المدينة

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
13,777	(12,018)	في 1 يناير
(108,420)	(97,093)	مخصص السنة
129,841	58,710	المدفوعات
(19,535)	64,178	فروق صرف العملات الأجنبية والتغيرات الأخرى
<b>15,663</b>	<b>13,777</b>	في 31 ديسمبر

## مطلوبات الضرائب المؤجلة

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
(37,889)	(5,327)	في 1 يناير
6,077	5,835	مخصص السنة
20,173	(38,467)	التغيرات الناتجة عن احتياطي القيمة العادلة
1,515	70	فروق صرف العملات الأجنبية والتغيرات الأخرى
<b>(10,124)</b>	<b>(37,889)</b>	في 31 ديسمبر

تماشياً مع متطلبات قواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية، سنت مملكة البحرين وأصدرت المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي") في 1 سبتمبر 2024، والذي يُدخل ضريبة حد أدنى محلية إضافية تصل إلى 15% على الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت المقيمة في البحرين ضمن المجموعة للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025.

وفقاً لتقييم المجموعة لمدى انطباق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي وقواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية على المجموعة، فقد قِيمت وخُصت إلى أنها خارج نطاق أحكام قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية على الدخل في البحرين أو القواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ("القواعد العالمية") لسنة 2025. والسبب وراء هذا الاستنتاج هو أنه ليس لديها إجمالي إيرادات سنوية موحدة تتجاوز 750 مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع السابقة.

وبناءً على ذلك، فإنها لا تتوقع أن تخضع لقانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي وقواعد النموذج العالمي لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية الثانية للسنة المالية الحالية (2025).

بناءً على تقييم المجموعة، حددت المجموعة أنها ستكون في نطاق انطباق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلي اعتباراً من 1 يناير 2026.

معدل الضريبة الفعلي للشركة التابعة الأجنبية هو 53.4% (31 ديسمبر 2024: 54.4%).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 27. معلومات القطاعات

تشتمل المجموعة على قطاعين رئيسيين وهما:

(أ) الأعمال المصرفية للأفراد / الشركات، حيث تقوم المجموعة بتلقي أموال وودائع العملاء، وتوفير التمويلات لعملائها من الأفراد والشركات.

(ب) إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية، حيث تقوم المجموعة بالمشاركة مباشرة في الفرص الاستثمارية.

31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2025			
إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية المجموع	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية المجموع	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية المجموع	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية المجموع	
910,311	24,554	885,757	744,753	23,095	721,658	الدخل التشغيلي
219,924	21,585	198,339	245,926	22,273	223,653	إجمالي المصروفات
690,387	2,969	687,418	498,827	822	498,005	صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب الخارجية
(124,013)	(10,115)	(113,898)	(101,975)	(2,815)	(99,160)	المخصصات والضرائب الخارجية
(532,655)	-	(532,655)	(369,723)	-	(369,723)	ناقصاً: صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية
33,719	(7,146)	40,865	27,129	(1,993)	29,122	صافي الدخل للسنة
10,459	(7,583)	18,042	1,121	(263)	1,384	المنسوبة إلى:
23,260	437	22,823	26,008	(1,730)	27,738	أصحاب حقوق ملكية الشركة
33,719	(7,146)	40,865	27,129	(1,993)	29,122	حصص غير مسيطرة
6,847,423	911,823	5,935,600	7,584,237	928,722	6,655,515	إجمالي الموجودات
6,666,557	30,795	6,635,762	7,403,154	48,972	7,354,182	مجموع المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 27. معلومات القطاعات (بتبع)

تتكون المجموعة من قطاعين جغرافيين وهما الشرق الأوسط وغيرها وآسيا

31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2025			
المجموع	آسيا	الشرق الأوسط وأخرى	المجموع	آسيا	الشرق الأوسط وأخرى	
910,311	880,378	29,933	744,753	720,164	24,589	الدخل التشغيلي
219,924	185,223	34,701	245,926	210,960	34,966	إجمالي المصروفات
690,387	695,155	(4,768)	498,827	509,204	(10,377)	صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب الخارجية
(124,013)	(111,120)	(12,893)	(101,975)	(80,894)	(21,081)	المخصصات والضرائب الخارجية
(532,655)	(509,633)	(23,022)	(369,723)	(342,625)	(27,098)	ناقصاً: العائد لشبه حقوق الملكية
33,719	74,402	(40,683)	27,129	85,685	(58,556)	صافي الدخل للسنة
10,459	48,886	(38,427)	1,121	57,023	(55,902)	المنسوبة إلى:
23,260	25,516	(2,256)	26,008	28,662	(2,654)	أصحاب حقوق ملكية الشركة
						حصص غير مسيطرة
33,719	74,402	(40,683)	27,129	85,685	(58,556)	

31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2025			
6,847,423	5,530,574	1,316,849	7,584,237	6,209,441	1,374,796	إجمالي الموجودات
6,666,557	5,171,471	1,495,086	7,403,154	5,837,416	1,565,738	مجموع المطلوبات، وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية

## 28. الزكاة

يقوم المساهمون والمستثمرون في الموجودات خارج الميزانية العمومية، وشبه حقوق الملكية بأداء الزكاة بصورة مباشرة عن توزيعات الأرباح، وبالتالي لا تقوم الإثمار بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار.

## 29. مطلوبات طارئة والتزامات المطلوبات المالية

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
86,350	96,167	موافقات ومصادقات
572,112	925,816	ضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء
14,795	39,325	مطالبات عملاء ومطالبات أخرى
673,257	1,061,308	

## التزامات

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
1,786,459	2,051,198	تسهيلات غير مسحوبة، وخطوط تمويل والتزامات أخرى بتمويل

كما في 31 ديسمبر 2025، يوجد على المجموعة مطالبات وقضايا مرفوعة ضدها في سياق العمل الاعتيادي. بناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع الالتزام المقدر الناتج عن هذه القضايا لا يعتبر جوهرياً لبيان المركز المالي الموحد للمجموعة، كون المجموعة قد رفعت دعاوى متقابلة ضد هذه الأطراف.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

30. تمركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان

إن موجودات ومطلوبات المجموعة، بما فيها شبه حقوق الملكية، وخطابات الاعتماد والضمان، موزعة على المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية التالية:

المصارف والمؤسسات المالية	التجارة والصناعة	العقارات والإتشاءات	الحكومة والخدمات	الأفراد	الأقمشة	أخرى	المجموع	31 ديسمبر 2025
457,309	-	-	-	-	-	-	457,309	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
193,617	-	-	-	-	-	-	193,617	إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
3,546,721	22,532	236,590	243,612	1,058,685	57,359	1,608,973	318,970	عقود التمويل
2,451,824	54	-	-	2,280,304	1,497	25,256	144,713	أوراق مالية استثمارية
108,580	-	-	-	-	12,115	-	96,465	استثمارات في شركات زميلة
218,031	30	-	42,502	23,373	45,611	95,830	10,685	موجودات أخرى
153,770	-	-	-	-	153,770	-	-	استثمارات عقارية
181,776	-	-	-	-	181,776	-	-	عقارات قيد التطوير
258,779	-	-	-	-	10,328	-	248,451	موجودات ثابتة
13,830	1,308	-	-	-	4	-	12,518	موجودات غير ملموسة
<b>7,584,237</b>	<b>23,924</b>	<b>236,590</b>	<b>286,114</b>	<b>3,362,362</b>	<b>462,460</b>	<b>1,730,059</b>	<b>1,482,728</b>	<b>إجمالي الموجودات</b>
2,453,658	39,418	15,725	523,738	234,198	144,391	965,781	530,407	حسابات جارية للعملاء
1,108,605	8,340	-	-	-	-	-	1,100,265	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
357,224	24,654	-	3,739	68,459	64,417	-	195,955	المطلوبات الأخرى
<b>3,919,487</b>	<b>72,412</b>	<b>15,725</b>	<b>527,477</b>	<b>302,657</b>	<b>208,808</b>	<b>965,781</b>	<b>1,826,627</b>	<b>إجمالي المطلوبات</b>
3,483,667	62,543	37,425	689,258	826,972	81,440	756,605	1,029,424	شبه حقوق الملكية
<b>7,403,154</b>	<b>134,955</b>	<b>53,150</b>	<b>1,216,735</b>	<b>1,129,629</b>	<b>290,248</b>	<b>1,722,386</b>	<b>2,856,051</b>	<b>إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية</b>
<b>3,112,506</b>	<b>82,158</b>	<b>176,289</b>	<b>-</b>	<b>399,822</b>	<b>29,037</b>	<b>1,720,254</b>	<b>704,946</b>	<b>مطلوبات طارئة والتزامات</b>
6,847,423	29,534	211,532	258,593	3,285,341	503,442	1,180,594	1,378,387	31 ديسمبر 2024
<b>6,666,557</b>	<b>214,919</b>	<b>10,206</b>	<b>635,529</b>	<b>1,254,899</b>	<b>258,495</b>	<b>1,468,263</b>	<b>2,824,246</b>	<b>إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية</b>
<b>2,459,716</b>	<b>13,712</b>	<b>187,995</b>	<b>5,207</b>	<b>313,833</b>	<b>33,152</b>	<b>1,358,140</b>	<b>547,677</b>	<b>مطلوبات طارئة والتزامات</b>

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 30. تمرکز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد و خطابات الضمان (بتبع)

					31 ديسمبر 2025
المجموع	أخرى	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا / الباسيفك	
457,309	-	19,131	50,132	388,046	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
193,617	-	3,095	190,522	-	إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
3,546,721	-	1,932	436,401	3,108,388	عقود التمويل
2,451,824	-	54	143,350	2,308,420	أوراق مالية استثمارية
108,580	-	-	97,047	11,533	استثمارات في شركات زميلة
218,031	-	59,205	22,974	135,852	موجودات أخرى
153,770	-	-	153,770	-	استثمارات عقارية
181,776	-	-	181,776	-	عقارات قيد التطوير
258,779	-	1	10,328	248,450	موجودات ثابتة
13,830	-	-	5,078	8,752	موجودات غير ملموسة
<b>7,584,237</b>	<b>-</b>	<b>83,418</b>	<b>1,291,378</b>	<b>6,209,441</b>	<b>إجمالي الموجودات</b>
2,453,658	256	188,286	144,160	2,120,956	حسابات جارية للعملاء
1,108,605	-	26,521	639,399	442,685	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
357,224	-	62,985	27,687	266,552	المطلوبات الأخرى
<b>3,919,487</b>	<b>256</b>	<b>277,792</b>	<b>811,246</b>	<b>2,830,193</b>	<b>إجمالي المطلوبات</b>
3,483,667	586	3,510	472,348	3,007,223	شبه حقوق الملكية
<b>7,403,154</b>	<b>842</b>	<b>281,302</b>	<b>1,283,594</b>	<b>5,837,416</b>	<b>إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية</b>
<b>3,112,506</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>33,749</b>	<b>3,078,757</b>	<b>مطلوبات طارئة والتزامات</b>
					31 ديسمبر 2024
6,847,423	-	35,636	1,281,213	5,530,574	إجمالي الموجودات
6,666,557	12,944	282,846	1,199,296	5,171,471	إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية
2,459,716	-	-	67,117	2,392,599	مطلوبات طارئة والتزامات

### 31. إدارة المخاطر المالية

#### إدارة المخاطر في المجموعة

أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، وتلك الأنشطة تتضمن التحليل والتقييم والقبول والإدارة لدرجة من الخطورة أو مجموع من المخاطر. المخاطرة هي جزء أساسي من العمل في القطاع المصرفي، وتلك المخاطر هي عواقب لا مفر منها من المشاركة في الأسواق المالية. تهدف المجموعة في تحقيق توازن معقول ما بين المخاطر والعوائد، وتقليل احتمالية الأثر السلبية على الأداء المالي للمجموعة.

سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر في المجموعة مصممة لتحديد وتحليل المخاطر، ووضع ضوابط ومخففات مناسبة لتقليل المخاطر. تراجع المجموعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة باستمرار لتعكس التغييرات، في السوق والمنتجات وأفضل الممارسات المستجدة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بموجب السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم المخاطر المالية من خلال التعاون الوثيق مع وحدات التشغيل للمجموعة. أهم أنواع المخاطر المحددة من قبل المجموعة هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر السمعة، والمخاطر التشغيلية. مخاطر السوق تشمل مخاطر العملة، ومخاطر معدلات الأرباح، ومخاطر السعر.

#### مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تعتبر المخاطر الأكثر أهمية وانتشاراً بالنسبة للمجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، وهي مخاطر الخسائر المالية إلى المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف المقابل من الأداة المالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية. وهي تنشأ بشكل أساسي من التمويلات (التسهيلات الائتمانية للعملاء) ومن النقد والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى. بالإضافة لذلك، هناك مخاطر ائتمانية في بعض الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية، بما في ذلك الضمانات، وخطابات الاعتماد، والقبول، والالتزامات لتقديم الائتمان. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان، والذي يقومون بتحديد المعلمات والحدود لتمويلات المجموعة و الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية.

اتخذت المجموعة تدابير وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اتباع نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير منح الائتمان للقطاعات المتأثرة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب التأثير المحتمل لبيئة الأعمال الصعبة على عمليات المجموعة ومركزها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييم الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء وتعهدات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. كما وضعت المجموعة تدابير طارئة تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية الأعمال، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تتخذها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وهي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة والقابلة للرصد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 31. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

## مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة المحتملة الناشئة عن التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغيرات السلبية في أسعار السوق المرجعية الأساسية، أي أسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم، ومعدلات الربح.

إن إدارة مخاطر السوق هي من مسؤولية وحدات الأعمال ذات الصلة مع شركات المجموعة، مع إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

إن التعرض للعملة لموجودات ومطلوبات المجموعة، بما في ذلك شبه حقوق الملكية، هو كما يلي:

31 ديسمبر 2025	دولار أمريكي	روبية باكستانية	دينار بحريني	يورو	درهم إماراتي	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	40,647	336,070	33,746	6,977	9,433	30,436	457,309
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	-	186,369	7,208	-	40	193,617
عقود التمويل	377,185	2,972,924	196,612	-	-	-	3,546,721
أوراق مالية استثمارية	24,897	2,308,420	118,453	-	-	54	2,451,824
استثمارات في شركات زميلة	-	11,533	97,047	-	-	-	108,580
موجودات أخرى	700	167,879	26	895	14	48,517	218,031
استثمارات عقارية	15,079	-	138,691	-	-	-	153,770
عقارات قيد التطوير	-	-	181,776	-	-	-	181,776
موجودات ثابتة	-	248,449	10,310	1	-	19	258,779
موجودات غير ملموسة	611	8,752	4,467	-	-	-	13,830
<b>إجمالي الموجودات</b>	<b>459,119</b>	<b>6,054,027</b>	<b>967,497</b>	<b>15,081</b>	<b>9,447</b>	<b>79,066</b>	<b>7,584,237</b>
حسابات جارية للعملاء	311,681	1,990,213	106,824	18,073	8,828	18,039	2,453,658
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	309,501	436,291	14,788	688	341,372	5,965	1,108,605
المطلوبات الأخرى	1,471	266,581	60,758	11,660	10,748	6,006	357,224
<b>إجمالي المطلوبات</b>	<b>622,653</b>	<b>2,693,085</b>	<b>182,370</b>	<b>30,421</b>	<b>360,948</b>	<b>30,010</b>	<b>3,919,487</b>
شبه حقوق الملكية	160,659	2,901,357	408,274	4,858	-	8,519	3,483,667
<b>إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية</b>	<b>783,312</b>	<b>5,594,442</b>	<b>590,644</b>	<b>35,279</b>	<b>360,948</b>	<b>38,529</b>	<b>7,403,154</b>
<b>مطلوبات طارئة والتزامات</b>	<b>1,112,969</b>	<b>1,896,929</b>	<b>33,750</b>	<b>45,885</b>	<b>842</b>	<b>22,131</b>	<b>3,112,506</b>
31 ديسمبر 2024							
إجمالي الموجودات	414,026	5,467,285	890,852	8,094	1,218	65,948	6,847,423
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	462,831	5,034,910	514,667	311,766	338,153	4,230	6,666,557
مطلوبات طارئة والتزامات	866,923	1,391,549	67,117	64,045	5,060	65,022	2,459,716

### 31. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

#### التخفيف من مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، وأولها تأمين التعرض بضمانات مناسبة. في حين أن وجود الضمان ليس شرطاً مسبقاً للحصول على الائتمان، فإن التعرضات مضمونة كلياً أو جزئياً كخط دفاع ثانٍ. يوجد لدى المجموعة سياسة للتخفيف من مخاطر الائتمان والتي توفر إرشادات حول أنواع الموجودات التي يمكن قبولها كضمان ومنهجية تقييم هذه الموجودات. بشكل عام، يتم تقييم جميع الضمانات بشكل دوري حسب نوع الضمان. تم إثبات الصلاحية القانونية وإمكانية إنفاذ المستندات المستخدمة للضمانات بواسطة موظفين مؤهلين، بما في ذلك المحامون وعلماء الشريعة.

يتم دعم المحفظة الائتمانية للمجموعة بأنواع مختلفة من الضمانات، مثل العقارات والأسهم المدرجة، والنقد، والضمانات. تفضل المجموعة ضمانات ائتمانية سائلة وقابلة للتسويق؛ ومع ذلك يتم قبول أنواع أخرى من الضمانات، بشرط أن يكون من الممكن تقييم هذه الضمانات بشكل معقول.

#### تقييم الضمانات

عندما يتم تحديد الضمانات ذات القيمة المعقولة، فإن قيمتها ستتغير على مدار فترة زمنية بسبب الظروف الاقتصادية السائدة، وتصبح الآلات والمعدات متقادمة بسبب التطورات التقنية، وبسبب مرور الوقت، وبسبب الزيادة في توافر ضمانات مماثلة. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة على فترات ربع سنوية، ويتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة على فترات سنوية، ويتم تقييم العقارات مرة واحدة على الأقل كل عامين، ويتم تقييم الأصول الخاصة من نوع السفن والطائرات على فترات سنوية. يتم احتساب قيمة الضمان بعد تعيين مستويات مختلفة من التخفيضات اعتماداً على نوع الضمان، ويتم توفير نفس الشيء في سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان. يجب تقييم الضمانات العقارية المتعلقة بالتعرضات المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 سنوياً.

#### تمركز الضمانات

قامت المجموعة بوضع حدود داخلية لتجنب التمرکز الزائد على فئة معينة من الضمانات. تم وضع حدود قصوى حكيمة لقبول الضمان كمخففات لمخاطر الائتمان.

#### مخاطر السمعة

تُعرّف إدارة مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناشئة عن التصور السلبي من جانب العملاء، أو الأطراف المقابلة، أو المساهمين، أو المستثمرين، أو حاملي الديون، أو محلي السوق، أو الأطراف الأخرى ذات الصلة، أو الجهات التنظيمية، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة المجموعة على الحفاظ على العلاقات التجارية الحالية، أو إقامة علاقات تجارية جديدة، والوصول المستمر إلى مصادر التمويل. لقد وضعت المجموعة إطار عمل، وحددت العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سمعتها. تعد إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة المجموعة المؤسسية، وهي متضمنة كجزء لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية.

#### المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة وأنظمة الرقابة أو الأشخاص والأنظمة أو الأحداث الخارجية، والتي تشمل على سبيل المثال حصر المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام بأحكام الشريعة. هذا التعريف يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

من خلال إطار الرقابة والمراقبة والاستجابة للمخاطر المحتملة، فإن الإثمار قادرة على إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى مقبول.

#### مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة شركة الإثمار القابضة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، والتي قد تنشأ بسبب عدم التوافق في التدفقات النقدية.

تنشأ مخاطر السيولة إما:

- من عدم القدرة على إدارة النقصان أو التغيرات غير المتوقعة في مصادر التمويل؛ أو
- من الفشل في التعرف على التغيرات في ظروف السوق، أو التعامل معها، والتي تؤثر على القدرة على تصفية الموجودات بسرعة وبأقل الخسائر في القيمة.

تضمن إدارة مخاطر السيولة توافر الأموال في جميع الأوقات لتلبية متطلبات التمويل، ويتم إدارة التمويل وإدارة السيولة بشكل مركزي من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO). تم تصميم سياسات السيولة لدى المجموعة للتأكد من أنها ستفي بالتزاماتها عند استحقاقها، وذلك من خلال ضمان قدرتها على توليد الأموال من السوق، أو امتلاك أصول سائلة عالية الجودة (HQLAs) لبيع وجمع الأموال الفورية دون تكبد تكاليف وخسائر غير مقبولة. تراقب شركة الإثمار القابضة بشكل منتظم التمرکز في مصادر التمويل، وتضمن أن مصادر التمويل متنوعة بشكل كافٍ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 31. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

بيان الاستحقاقات التعاقدية (بناءً على جدول السداد) لموجودات ومطلوبات المجموعة، بما في ذلك شبه حقوق الملكية هي كما يلي:

المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى خمس سنوات	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من شهر إلى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	31 ديسمبر 2025
457,309	-	-	-	15,860	441,449	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية إبداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
193,617	-	-	-	14,105	179,512	عقود التمويل أوراق مالية استثمارية
3,546,721	357,951	1,292,528	1,078,291	425,091	392,860	استثمارات في شركات زميلة
2,451,824	121,019	1,739,239	590,473	-	1,093	موجودات أخرى
108,580	78,071	-	30,509	-	-	استثمارات عقارية
218,031	19,084	1,600	71,322	31,809	94,216	عقارات قيد التطوير
153,770	138,691	15,079	-	-	-	موجودات ثابتة
181,776	-	143,224	38,552	-	-	موجودات غير ملموسة
258,779	160,935	53,872	40,750	8	3,214	إجمالي الموجودات
13,830	1,204	8,754	3,872	-	-	
<b>7,584,237</b>	<b>876,955</b>	<b>3,254,296</b>	<b>1,853,769</b>	<b>486,873</b>	<b>1,112,344</b>	
2,453,658	-	-	-	-	2,453,658	حسابات جارية للعملاء مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
1,108,605	96,309	134,030	52,019	122,113	704,134	المطلوبات الأخرى
357,224	56,701	52,999	2,462	73,971	171,091	إجمالي المطلوبات
<b>3,919,487</b>	<b>153,010</b>	<b>187,029</b>	<b>54,481</b>	<b>196,084</b>	<b>3,328,883</b>	
3,483,667	-	57,827	503,057	410,397	2,512,386	شبه حقوق الملكية
<b>7,403,154</b>	<b>153,010</b>	<b>244,856</b>	<b>557,538</b>	<b>606,481</b>	<b>5,841,269</b>	إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية
<b>181,083</b>	<b>723,945</b>	<b>3,009,440</b>	<b>1,296,231</b>	<b>(119,608)</b>	<b>(4,728,925)</b>	صافي الموقوف
<b>3,112,506</b>	<b>1,109</b>	<b>27,246</b>	<b>389,833</b>	<b>523,304</b>	<b>2,171,014</b>	مطلوبات طارئة والتزامات
6,847,423	874,707	3,395,985	574,319	769,969	1,232,443	31 ديسمبر 2024 إجمالي الموجودات
6,666,557	188,818	110,916	782,955	168,273	5,415,595	إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية
180,866	685,889	3,285,069	(208,636)	601,696	(4,183,152)	صافي الموقوف

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

## 31. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

## مخاطر معدلات الربح

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح. ويشتمل على الأدوات المالية للمجموعة بالقيم الدفترية، مصنفة بإعادة التسعير المتعاقد عليها أو تواريخ الاستحقاق أيهما يحدث أولاً.

31 ديسمبر 2025	حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	لا يوجد تأثير بالأسعار	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	-	-	-	-	-	457,309	457,309
إيداعات سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	193,617	-	-	-	-	-	193,617
عقود التمويل	1,660,203	601,421	794,478	321,214	159,578	9,827	3,546,721
أوراق مالية استثمارية	262,109	18,601	1,459,137	495,206	141,459	75,312	2,451,824
موجودات أخرى	1,629	1,629	1,629	20,962	17,215	174,967	218,031
<b>إجمالي الموجودات المالية</b>	<b>2,117,558</b>	<b>621,651</b>	<b>2,255,244</b>	<b>837,382</b>	<b>318,252</b>	<b>717,415</b>	<b>6,867,502</b>
حسابات جارية للعملاء	-	-	-	-	-	2,453,658	2,453,658
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	704,636	107,906	65,726	215,763	14,574	-	1,108,605
المطلوبات الأخرى	-	-	-	-	-	357,224	357,224
<b>إجمالي المطلوبات المالية</b>	<b>704,636</b>	<b>107,906</b>	<b>65,726</b>	<b>215,763</b>	<b>14,574</b>	<b>2,810,882</b>	<b>3,919,487</b>
شبه حقوق الملكية	593,107	447,636	769,075	1,127,821	546,028	-	3,483,667
<b>إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية</b>	<b>1,297,743</b>	<b>555,542</b>	<b>834,801</b>	<b>1,343,584</b>	<b>560,602</b>	<b>2,810,882</b>	<b>7,403,154</b>
<b>إجمالي فجوة إعادة التسعير</b>	<b>819,815</b>	<b>66,109</b>	<b>1,420,443</b>	<b>(506,202)</b>	<b>(242,350)</b>	<b>(2,093,467)</b>	<b>(535,652)</b>
31 ديسمبر 2024	1,887,048	502,523	1,814,312	878,735	233,090	799,348	6,115,056
إجمالي الموجودات المالية	2,002,621	165,324	706,386	859,911	509,327	2,422,988	6,666,557
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية	(115,573)	337,199	1,107,926	18,824	(276,237)	(1,623,640)	(551,501)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

### 32. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذوي العلاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ يؤثر أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر.

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على ما يلي:

- أ. أعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يملكون فيها حصص ملكية؛
- ب. المساهمين الرئيسيين في الإثمار، والشركة الام الرئيسية والشركات التي تملك فيها حصص ملكية والشركات التابعة لتلك الشركات؛
- ج. الشركات الزميلة للإثمار؛
- د. الإدارة العليا.

تكون معاملات الأطراف ذوي العلاقة عبارة عن تحويل الموارد والخدمات، أو الإلتزامات بين الأطراف ذوي العلاقة، بغض النظر عن إذا تم احتساب السعر. يتم اعتماد المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سنوياً من قبل مجلس الإدارة، وتتم هذه المعاملات بشروط متفق عليها مع مجلس إدارة وحدات المجموعة المعنية.

تتكون الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة مما يلي:

31 ديسمبر 2025					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات ذات الصلة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	المساهمين والشركات التابعة	
					<b>الموجودات</b>
373,422	-	-	-	373,422	عقود التمويل
108,580	-	-	108,580	-	استثمارات في شركات زميلة
114	114	-	-	-	موجودات أخرى
					<b>المطلوبات</b>
9,378	-	-	48	9,330	حسابات جارية للعملاء
2,424	-	-	2,424	-	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
55,166	-	-	6,116	49,050	شبه حقوق الملكية
					<b>الإيرادات</b>
(865)	-	-	-	(865)	العائد إلى شبه حقوق الملكية
3,688	-	-	-	3,688	الدخل من عقود التمويل
(2,875)	-	-	(2,875)	-	حصة الخسارة من الشركات الزميلة بعد خصم الضرائب
(346)	-	-	(346)	-	أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
					<b>المصروفات</b>
(558)	-	(233)	-	(325)	المصروفات الإدارية والعمومية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

### 32. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (يتبع)

31 ديسمبر 2024

المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات ذات الصلة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	المساهمين والشركات التابعة	
370,381	-	-	-	370,381	الموجودات
106,584	-	-	106,584	-	عقود التمويل
98	98	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
					موجودات أخرى
13,067	-	-	60	13,007	المطلوبات
7,489	-	-	7,489	-	حسابات جارية للعملاء
24,548	-	-	-	24,548	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
					شبه حقوق الملكية
(839)	-	-	-	(839)	الإيرادات
3,805	-	-	-	3,805	العائد إلى شبه حقوق الملكية
(6,934)	-	-	(6,934)	-	الدخل من عقود التمويل
(457)	-	-	(457)	-	حصة الخسارة من الشركات الزميلة بعد خصم الضرائب
					أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(623)	-	(298)	-	(325)	المصروفات
					المصروفات الإدارية والعمومية

يحتفظ بعض الأطراف ذوي العلاقة ببعض الضمانات مقابل تسهيلات التمويل بشكل قانوني والتي تبلغ قيمتها 448.4 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 379.4 مليون دولار أمريكي) متعلقة ببعض التسهيلات التمويلية لصالح المجموعة.

يحتفظ بعض الأطراف ذوي العلاقة ببعض الموجودات الاستثمارية بشكل قانوني والتي تبلغ قيمتها 5.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 5.1 مليون دولار أمريكي) لصالح المجموعة.

يحتفظ دار المال الإسلامي ترست بما يساوي 19% من ملكية البنك في بنك فيصل المحدود، لصالح المجموعة.

### 33. إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال بمبدأ أشمل من "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي في:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل الجهات المنظمة التي يخضع لها القطاع المصرفي والتي تعمل ضمنها المجموعة.
- حماية قدرة المجموعة بالاستمرار على أساس فرضية الاستمرارية بحيث تستطيع مواصلة تقديم العوائد للمساهمين والمنافع للأطراف الأخرى الرئيسية؛
- والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعماله.

لا تشارك المجموعة في أي نشاط مصرفي على المستوى الفردي، وبالتالي لا تنطبق متطلبات بازل 3. تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بترخيص الفئة 1 لشركة الأستثمار. تتوافق الشركات التابعة مع توجيهات الجهات التنظيمية المحلية المعنية لإدارة رأس المال.

### 34. ارباح الأسهم المقترحة

لم يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: لا شيء).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025  
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

### 35. الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة

وردت بعض الإيرادات للمجموعة وتكبدت بعض المصروفات خلال السنة من موجودات ومطلوبات تقليدية، يتم التعامل معها من خلال خطة الامتثال بأحكام الشريعة. تفاصيل إجمالي الإيرادات والمصروفات هي على النحو التالي:

للسنة المنتهية في		
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
		الإيرادات
916	949	الدخل من التمويلات الأخرى
(7,267)	(3,365)	حصة الخسارة من الشركات الزميلة بعد خصم الضرائب
(104)	72	الدخل / (الخسارة) من الاستثمارات
83	347	إيرادات أخرى
(6,372)	(1,997)	إجمالي الإيرادات
(1,760)	(357)	ناقصاً: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(8,132)	(2,354)	إجمالي الخسارة
		المصروفات
(4,245)	(3,367)	المصروفات الإدارية والعمومية
-	-	الإستهلاك والإطفاء
(4,245)	(3,367)	إجمالي المصروفات
(12,377)	(5,721)	صافي الخسارة قبل مخصصات الانخفاض في القيمة والضرائب الخارجية
5,868	5,628	مخصص الانخفاض في القيمة (صافي)
(6,509)	(93)	صافي الخسارة قبل الضرائب الخارجية
(955)	(1,643)	ضرائب خارجية
(7,464)	(1,736)	صافي خسارة السنة
		متعلقة بالتالي:
(7,493)	(2,180)	مساهمي الشركة
29	444	حصص غير مسيطرة
(7,464)	(1,736)	
(0.26) سنت دولار أمريكي	(0.07) سنت دولار أمريكي	خسارة السهم الأساسية والمخفضة

### 36. المسنوليات الاجتماعية

قامت المجموعة بتطبيق التزامها بمسئولياتها الاجتماعية من خلال تبرعات لأسباب ومؤسسات خيرية.

### 37 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة، عند الضرورة، لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إن إعادة التصنيف لم تؤثر على الربح أو مجموع حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

## البند السادس

الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن التخصيصات التالية، وذلك بعد أخذ موافقات الجهات الحكومية والرقابية المعنية:

- a. تحويل مبلغ وقدره يقارب 112,000 دولار أمريكي إلى الاحتياطات القانونية؛ و  
b. تحويل مبلغ وقدره يقارب 1,009,000 دولار أمريكي إلى الخسائر المتراكمة.

بعد إطلاع مجلس إدارة الشركة على البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م فإنه يوصي التخصيصات التالية، وذلك بعد أخذ موافقات الجهات الحكومية والرقابية المعنية:

- a. تحويل مبلغ وقدره يقارب 112,000 دولار أمريكي إلى الاحتياطات القانونية؛ و  
b. تحويل مبلغ وقدره يقارب 1,009,000 دولار أمريكي إلى الخسائر المتراكمة.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

"تقرر الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن التخصيصات التالية، وذلك بعد أخذ موافقات الجهات الحكومية والرقابية المعنية:

- a. تحويل مبلغ وقدره يقارب 112,000 دولار أمريكي إلى الاحتياطات القانونية؛ و  
b. تحويل مبلغ وقدره يقارب 1,009,000 دولار أمريكي إلى الخسائر المتراكمة".

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.

## البند السابع

التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ، مع أية أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين كما هو مبين في الإيضاح رقم 32 من البيانات المالية امتثالاً للمادة 189 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("قانون الشركات التجارية").

عملاً بما نصت عليه المادة (189) من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، فقد تضمن الإيضاح رقم (32) من البيانات المالية العمليات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

"المصادقة والترخيص، حسبما يكون منطبقاً، على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، مع أي أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين كما هو مبين في إيضاح رقم (32) من البيانات المالية."

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.



KPMG Fakhro  
Audit  
12<sup>th</sup> Floor, Fakhro Tower,  
P.O. Box 710, Manama,  
Kingdom of Bahrain

Telephone +973 17224807  
Telefax +973 17227443  
Website: www.kpmg.com/bh  
CR No. 6220 - 2

Board of Directors  
Ithmaar Holding B.S.C.  
P. O. Box 2820  
Manama  
Kingdom of Bahrain

24 February 2026

## **Agreed-Upon Procedures Report on related party transactions and balances (“Report”)**

### **Purpose of this Agreed-Upon Procedures Report and Restriction on Use and Distribution**

Our Report is solely for the purpose of assisting Ithmaar Holding B.S.C. (the “Company”) and Ministry of Industry and Commerce (the “MOIC” and/or “Ministry”) in evaluating compliance by the Company with the requirements of Article 189 of the Commercial Companies Law (the “Law”) on the related party transactions and may not be suitable for another purpose. This Report is intended solely for the Company and MOIC and should not be used by, or distributed to, any other parties.

### **Responsibilities of the Engaging Party and the Responsible Party**

The Company has acknowledged that the agreed-upon procedures are appropriate for the purpose of the engagement.

The Company (also the Responsible Party) is responsible for the subject matter on which the agreed-upon procedures are performed.

### **Practitioner's Responsibilities**

We have conducted the agreed-upon procedures engagement in accordance with the International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised), *Agreed-Upon Procedures Engagements*. An agreed-upon procedures engagement involves our performing the procedures that have been agreed with the Company, and reporting the findings, which are the factual results of the agreed-upon procedures performed. We make no representation regarding the appropriateness of the agreed-upon procedures.

This agreed-upon procedures engagement is not an assurance engagement. Accordingly, we do not express an opinion or an assurance conclusion.

Had we performed additional procedures, other matters might have come to our attention that would have been reported.

### **Professional Ethics and Quality Control**

We have complied with the ethical requirements in the AAOIFI’s Code of Ethics for Accountants and Auditors of Islamic Financial Institutions and International Ethics Standards Board for Accountants’ *International Code of Ethics for Professional Accountants (including International Independence Standards)* (IESBA Code) (together “the Code”) and the independence requirements in Part 4A of the IESBA Code.



Our firm applies International Standard on Quality Management 1 (ISQM-1), Quality Management for Firms that Perform Audits or Reviews of Financial Statements, or Other Assurance or Related Services Engagements, which requires the firm to design, implement and operate a system of quality management including policies or procedures regarding compliance with ethical requirements, professional standards and applicable legal and regulatory requirements.

This report relates only to the identified agreed-upon procedures and does not extend to any financial statements of the Company taken as a whole or to any other reports of the Company.

**Procedures and Findings**

We have performed the procedures described below, which were agreed-upon with the Company as per the terms of engagement letter dated 1 June 2023 [the “Engagement Letter”].

	<b>Procedures</b>	<b>Findings</b>
1	We obtained the audited consolidated financial statements for the year ended 31 December 2025 and agreed the amount of the transactions, nature of the transactions, nature of the related party relationship, and outstanding balances included in the Note 32 (the “Note”) of the consolidated financial statements to the Company’s accounting records.	No exceptions were noted. Details of related party transactions and balances for the year ended and as at 31 December 2025 described in the Note agrees to the Company’s accounting records.
2	We traced the related party transactions and balances included in the Note to the Board of Directors’ approvals.	No exceptions were noted. The Board in its meeting on 11 February 2026 approved the consolidated financial statements which included the Note disclosing the related party transactions and balances.

## البند الثامن

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون الشركات التجارية والتصديق عليه.

عملاً بمتطلبات مصرف البحرين المركزي فقد تم إعداد تقرير بشأن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون الشركات التجارية لعرضه على الجمعية العامة العادية.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

"تقرر أنه تم الإطلاع على تقرير حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون الشركات التجارية والمصادقة عليه."

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.





# الحوكمة المؤسسية

# الحوكمة المؤسسية

## نظرة عامة على السياسات والضوابط

تلتزم الإثمار القابضة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في فصل "الضوابط الرقابية عالية المستوى" من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى ميثاق الحوكمة المؤسسية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للإثمار القابضة، وقانون الشركات التجارية البحريني، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية لبورصة البحرين وسوق دبي المالي.

كذلك تتبع الإثمار القابضة السياسات الداخلية للمجموعة والمتعلقة بالحوكمة المؤسسية. وتمثل هذه السياسة دليلاً إرشادياً للتعامل مع مجموعات أصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة.

ومن خلال إدراك الدور الأساسي القيادي نحو المساهمين، فإن سياسة المجموعة تقوم على معاملة المساهمين ذوي حصص الأغلبية والأقلية سواسية وبشكل يتفق مع القوانين المنظمة والقواعد الإرشادية والرقابية. إن الهدف الأول للإثمار هو ضمان تحقيق نمو مستدام مع أخذ المخاطر الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار، مما يحقق أقصى قيمة للمساهمين على الأمد البعيد. وتلتزم المجموعة بمبادئ وأحكام الشريعة وذلك من خلال الموازنة بين مصالح مختلف الأطراف ذات الصلة.

تلتزم الإثمار القابضة بسياسة عمل تتميز بالشفافية وتقوم على الأمانة والعدالة والنزاهة. وقد تم وضع العديد من السياسات المكتوبة مثل ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ومكافحة غسيل الأموال وسياسة إطلاق التحذيرات من أجل ضمان الالتزام الصارم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين من جميع المستويات. ويتم توزيع هذه السياسات كقواعد إرشادية عن طريق مختلف قنوات الاتصال الداخلي.

ويتجلى التزام مجلس الإدارة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال تبنيها للعديد من المبادئ المتعلقة بهذا الأمر مثل النزاهة والشفافية والاستقلالية والمساءلة الإدارية وتحمل المسؤولية والإنصاف ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك يتم تصميم سياسات الحوكمة المؤسسية الخاصة بالمجموعة على نحو من شأنه أن يضع أساساً صلباً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لإدارة المجموعة وتشجيع اتخاذ قرارات أخلاقية تتحلى بالمسؤولية وضمان النزاهة في إعداد التقارير المالية وإصدار تقارير الإفصاح في التوقيت المناسب وحفظ حقوق المساهمين، وتحديد وإدارة المخاطر، وتشجيع الأداء المتميز والمكافأة بإنصاف ومسؤولية والإقرار بالصلحة المشروعة للأطراف ذات الصلة.

## مبدأ "الالتزام أو التفسير"

إن اشتراطات مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي والواردة في فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى تنص على وجوب التزام الشركة بالقواعد والإرشادات الخاصة بهذه الضوابط الرقابية عالية المستوى، أو تفسير أسباب عدم التزامها في التقرير السنوي. وفي إطار التزامها بأحكام مصرف البحرين المركزي، توّج الإثمار القابضة توضيح الاستثناء التالي:

رئيس مجلس الإدارة هو عضو غير تنفيذي ولكنه ليس عضواً مستقلاً، كما حدّد مصرف البحرين المركزي، وذلك لأنه لأنه رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست والتي تعتبر "مسيطرة" على الشركة.

## تطورات الأطر والأحكام التنظيمية

تحرص الإثمار القابضة على تتبّع كافة التحديثات في اشتراطات مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك الاشتراطات الخاصة بالضوابط الرقابية عالية المستوى، كما تسعى إلى تطبيق التحديثات اللازمة على عملياتها وإجراءاتها استجابة لتلك التغييرات التنظيمية. قد تم الالتزام على النحو الواجب بتعديلات مصرف البحرين المركزي خلال العام على فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى.

## مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة الإثمار القابضة من ستة (٦) أعضاء، ثلاثة (٣) منهم أعضاء مستقلين. تُحدّد صفة الاستقلالية استناداً إلى تعريف مصرف البحرين المركزي لـ "عضو مجلس الإدارة المستقل"، والمنصوص عليه في قسم المسرد من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي.

يلتزم مجلس الإدارة بالأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة)، ويتضمن ذلك في ميثاق مجلس الإدارة والوثائق التأسيسية للشركة.

تتضمن الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء الكلي للأعمال واستراتيجيات الشركة؛ والتوجيه بإعداد البيانات المالية التي توضح بدقة عن المركز المالي للإثمار؛ ومراقبة أداء الإدارة؛ ومراقبة تضارب المصالح المحتمل ومنع المعاملات التعسفية من الأطراف ذات الصلة؛ وضمان المعاملة المنصفة للمساهمين، بما في ذلك الأقلية من المساهمين. وعلى وجه الخصوص، يتولى مجلس الإدارة، من بين مهام أخرى، مسؤولية ضمان صياغة أهداف الإثمار القابضة بوضوح، فضلاً عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويكون أعضاء مجلس الإدارة ملزمين، منفردين ومجتمعين، بأداء تلك المسؤوليات، بما في ذلك البنود التالية:

- تحديد التوجه الاستراتيجي لشركة الإثمار القابضة؛
- الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن أداء الشركة؛
- اختيار وتعيين مسؤولي الإدارة وتقييم أدائهم؛
- مراجعة أداء الإدارة والتعويضات والمكافآت؛
- مراجعة هيكل الإدارة وخطة تعاقب الموظفين؛
- توجيه الإدارة وإرشادها؛
- مراقبة وإدارة تضارب المصالح المحتمل؛
- ضمان صحة ونزاهة البيانات المالية؛
- مراقبة مدى فاعلية الحوكمة والالتزام؛
- ضمان الالتزام بمتطلبات الإدراج؛
- ضمان تقديم الإفصاحات القانونية والتنظيمية الملائمة في الوقت المناسب؛
- ضمان تطبيق ضوابط داخلية فعّالة؛
- ترتيب اجتماعات الجمعية العمومية السنوية وغير العادية للمساهمين؛
- ضمان المعاملة المنصفة للأقلية من المساهمين

# الحوكمة المؤسسية (تابع)

## مجلس الإدارة (تتمة)

وقد تم تفويض بعض مسؤوليات مجلس الإدارة إلى لجانه.

إن مجلس الإدارة وضع سياسة "السلطات التقديرية للأعمال" والتي وضعت صلاحيات وتفويضات متفقا عليها لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتتفق هذه السلطات والتفويضات مع أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. وبشكل عام، فإن كل القرارات الخاصة بالأعمال والمتعلقة بالاستثمارات الاستراتيجية والتمويلات التي تتجاوز حدوداً معينة، والعلاقات التجارية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن جميع المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة تمت الموافقة عليها من قبل المجلس وفقاً للوائح المعمول بها.

ويحدّد النظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة مهام وتكليفات ومسؤوليات وتعيينات أعضاء مجلس الإدارة وإنهاء المجلس وفقاً للقواعد التنظيمية والقوانين المعمول بها. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، ويمكن تمديد المدة إلى ستة أشهر إضافية كحد أقصى بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. وفي نهاية كل فترة، يتم انتخاب مجلس الإدارة الجديد (أو تعيينه، حسب ما هو مناسب) أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للشركة.

وسيتّم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المقبل خلال عام ٢٠٢٨.

## هيكل مجلس الإدارة وتكوينه

تدار الشركة في أعلى مستوياتها بواسطة مجلس إدارة. ويخضع الحجم المقرر لمجلس الإدارة في كل الأحوال للنظام الأساسي للإثمار وميثاق مجلس الإدارة واللوائح والأحكام الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

إن التنوع ضمن المجموعة لطالما كان على رأس قائمة أولويات الشركة وجزءاً لا يتجزأ من رؤيتها. ويتكون مجلس الإدارة من أربعة (٤) رجال وامرأتين (٢)، حيث يمثل الرجال ما نسبته ٦٦,٧ في المائة، وتمثل السيدات نسبة ٣٣,٣ في المائة.

## مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بمنفردين ومجتعنين بواجبات ائتمانية محددة تجاه الشركة والمساهمين. ويدين أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولية ائتمانية للإثمار بوصفها كياناً مؤسسياً قائماً بذاته وليس مجرد أفراد مساهمين و/أو مجموعة من المساهمين. وتسري هذه المسؤوليات على أعضاء مجلس الإدارة كافة، سواء أكانوا مُعيّنين أم مُنتخبين.

وتشمل الواجبات الائتمانية الرئيسية التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تجاه الشركة، واجب الامتثال وواجب بذل العناية وواجب الولاء.

وتقوم الإثمار بعمل تأمين لتعويض أعضاء مجلس الإدارة عن الإهمال أو التقصير أو الإخلال بالواجب أو الثقة، بشرط أن يكون عضو مجلس الإدارة قد تصرف بحسن نية.

وقد تم بيان الواجبات المشار إليها أدناه بالتفصيل في ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي التي اعتمدها مجلس الإدارة.

## واجب الامتثال

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف وفق لوائح وسياسات الشركة من أجل دعم أهدافها. وعلاوة على ذلك، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويمنع واجب الامتثال أعضاء مجلس الإدارة من التصرف خارج نطاق الصلاحيات والسياسات الداخلية المقررة للشركة.

## واجب بذل العناية

يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب أداء مسؤولياتهم بحسن نية، وبالقدر نفسه من العناية الواجبة والمهارة الذي يبذله أي شخص حريص في أية وظيفة أو تحت أية ظروف مماثلة. وعليه، لا بد أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالتصرف بالطريقة التي يعتقدون أنها لمصلحة الإثمار.

## واجب الولاء

للوفاء بهذا الواجب، يُشترط على أعضاء مجلس الإدارة، منفردين ومجتعنين، التصرف بحسن نية وبأفضل طريقة لمصلحة الشركة وعلى نحو يخلو من النفعية والجشع والسعي إلى تحقيق المصالح الشخصية.

ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة استخدام ممتلكات الشركة أو موجوداتها لأغراضهم الشخصية أو الاستئثار بفرص الأعمال لتحقيق منافع شخصية. ويتطلب هذا الواجب أيضاً من أعضاء مجلس الإدارة الاحتفاظ بسرية المعلومات التي تعتبرها الشركة صراحةً سرية، بالإضافة إلى المعلومات التي تبدو سرية من طبيعتها أو لأهميتها.

## نظام انتخاب الأعضاء وتقييم مجلس الإدارة

لكل مساهم يمتلك نسبة عشرة (١٠) في المائة أو أكثر (مقربة للأعلى لأقرب عدد صحيح) من الأسهم المكتتية لرأس مال الإثمار الحق في تعيين ممثل له في مجلس الإدارة، على أن يكون هناك ممثل واحد لكل عشرة (١٠) في المائة من الأسهم المملوكة. ومع ذلك، إذا مارس المساهم هذا الحق، فسوف يسقط حقه في التصويت في انتخابات مجلس الإدارة أثناء اجتماعات الجمعية العمومية عن النسبة التي عيّن عضواً في مجلس الإدارة كممثل عنها.

وبناءً على ما سبق، على المساهمين انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري التراكمي في اجتماع الجمعية العمومية السنوي، وهذا يعني أن كل مساهم لديه صوت واحد عن كل سهم مملوك له. ويحق للمساهم استخدام أسهمه للتصويت لعضو واحد، أو تقسيمها للتصويت لعدة أعضاء.

وتخضع جميع تعيينات مجلس الإدارة إلى عقد التأسيس والنظام الأساسي للإثمار، وميثاق مجلس الإدارة، والقوانين والقواعد والأنظمة والسياسات والمواثيق السارية والمعدّلة من وقت لآخر.

وتراجع لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت تشكيل وأداء مجلس الإدارة سنوياً. إن واجبات لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وأدائه تشمل، من بين أمور أخرى، تقييم المهارات المطلوبة لمجلس الإدارة بما يعينه على الاضطلاع بمسؤولياته بكفاءة وتحقيق أهدافه، وكذلك تطوير وتنفيذ خطة لتحديد وتقييم وتعزيز كفاءة مجلس الإدارة. إن إجراءات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة منصوص عليها في النظام الأساسي للشركة وفي حالة وجود مركز شاغر أو انتهاء عقد أو استقالة عضو في مجلس الإدارة، يتعيّن على لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت أن تقدم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعيين عضو جديد على أن تكون هذه التوصية خاضعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية

## الحوكمة المؤسسية (تابع)

### نظام انتخاب الأعضاء وتقييم مجلس الإدارة (تتمة)

هذا، ويتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة رسالة التعيين، موقعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات. كما يحصل أعضاء مجلس الإدارة على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

ويخضع مجلس الإدارة واللجان التابعة له وأعضاؤه بصورة منتظمة لتقييم يتعلق بالفاعلية والكفاءة والمساهمات.

### البرنامج التعريفي والتطويري لأعضاء مجلس الإدارة

تقوم الإنمار بإعداد برنامج تعريفي على مدار يوم كامل لأعضاء مجلس الإدارة الجدد المعيّنين أو المنتخبين، والذي يبدأ بكلمة ترحيبية من الرئيس التنفيذي.

وبعد ذلك يقوم أعضاء من فرق الإدارة التنفيذية للشركة وبنك الإنمار بتقديم معلومات مفصلة عن الإنمار، تغطي التاريخ والهيكل والشركات التابعة والاستراتيجية والأداء المالي والهيكل التنظيمي. وتسبق ذلك عروض تقديمية من رؤساء الإدارات المختلفة بشأن الأدوار والوظائف في الشركة وبنك الإنمار.

كذلك تنظم الشركة دورات تدريبية على مدار العام لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإيقائهم على اطلاع بأخر التطورات (القانونية والتنظيمية والسوق والتقنية وغيرها) في قطاعي الصيرفة والاستثمار.

### تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

عندما يناقش مجلس الإدارة جدول أعمال يتضمن تضارب في المصالح مع أحد الأعضاء، فإن العضو يصرح بتضارب المصالح معه/ معها ويمتنع عن التصويت في هذا البند من جدول الأعمال. وتنص المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة) بأن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل الشركة دون إذن من الجمعية العمومية وإلا سيتم اعتبار هذه الصفقة أو العقد ملغياً أو باطلاً.

ومن واجب العضو المعني بإبلاغ مجلس الإدارة بأية مسألة تتضمن تضارب في المصالح، ثم يتم منعه من التصويت على تلك المسألة. ويجب تسجيل هذا التصريح في محضر الاجتماع.

ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة عن نتائج هذه العقود في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تنفيذ المعاملات، ومثل هذه الإشعارات يجب أن يرفق معها تقارير خاصة من مدقق خارجي فيما يتعلق بطبيعة وتفاصيل هذه المسائل ومدى علاقتها بمصلحة العضو المعني. إن مخالفة المادة ١٨٩ يجعل عضو مجلس الإدارة المعني ومجلس الإدارة معاً يتحملون مسؤولية التعويض عن أي ضرر ناتج عن تلك المخالفة.

وينعكس هذا البند في النظام الأساسي للشركة الذي ينص على أنه يجب أن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل الإنمار دون إذن من الجمعية العمومية. كما أن أي معاملة أو عقد يتعارض مع ما سبق يعتبر باطلاً وملغياً، إلا إذا تم التأكيد لاحقاً بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة عدم تضارب المصالح مع العضو المعني ويكون ذلك خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي. وينص عقد التأسيس للشركة على أن مخالفة هذه القيد سوف تسمح لحملة الأسهم بالمطالبة بالتعويض من عضو مجلس الإدارة المعني عن الأضرار التي لحقت بالشركة أو الأرباح التي حققها العضو المعني.

### رسوم اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة

إن رسوم حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥ بلغت ١٥٧,٥٠٠ دولاراً أمريكي (٢٠٢٤: ٢٢٢,٦٠٠ دولاراً أمريكي). أما رسوم عمل هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠٢٥، فقد بلغت ١٦,٠٠٠ دولاراً أمريكي (٢٠٢٤: ١٦,٠٠٠ دولاراً أمريكي).

### استراتيجية المكافآت

لا تسري سياسة المكافآت غير الثابتة على شركات الاستثمار وبالتالي بعد عملية إعادة الهيكلة، لا تخضع شركة الإنمار القابضة لأي استراتيجية للمكافآت وتم تحويل أرصدة المكافآت كجزء من عملية إعادة الهيكلة إلى بنك الإنمار.

توظيف أقارب موظفي الإدارة العليا والأشخاص الذين تتطلب مناصبهم موافقة مصرف البحرين المركزي

تتص سياسة الموارد البشرية على أن أي موظف يعتبر من أقارب الدرجة الأولى لأحد موظفي الإدارة العليا الحاليين والأشخاص الذين تتطلب مناصبهم موافقة مصرف البحرين المركزي ينبغي عليه الإفصاح عن هذه القرابة كتابةً لإدارة الموارد البشرية.

### توظيف أقارب الأفراد المعتمدين

تتص سياسة الموارد البشرية على أن أي موظف يعتبر من أقارب الدرجة الأولى لأحد الأفراد المعتمدين الحاليين ينبغي عليه الإفصاح عن هذه القرابة كتابةً لإدارة الموارد البشرية.

### لجان مجلس الإدارة

التزاماً بالاشتراطات الرقابية وأفضل الممارسات المرعية، قام مجلس الإدارة بتكوين اللجنة التالية واعتماد موثيق تحدد الأمور المتعلقة بتكوين ومسؤوليات وإدارة هذه اللجنة.

### لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت

اعتباراً من ٥ يناير ٢٠٢٦، أعاد مجلس الإدارة تشكيل هيكل اللجان من خلال استبدال لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت بلجنتين منفصلتين: (١) لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة و(٢) لجنة الترشيحات والمكافآت.

تعيّن لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في مراجعة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمالية، ومراجعة سلامة النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير المالية ومراجعة فعالية هيكل المراقبة الداخلية، ورصد الأنشطة والأداء الوظيفي للتدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين والتنسيق والتكامل في تطبيق إطار سياسة الحوكمة المؤسسية وعقد لقاءات رسمية للتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية.

وتقوم لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت من بين أمور أخرى، بالمراجعة وبحسب ما هو مناسب الموافقة وتقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة، حول النتائج المالية الفصلية والسنوية الموحدة والتطورات حول الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المختلفة وتطبيق التقارير التنظيمية المختلفة وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي وحالات تنفيذها (بحسب ما هو مناسب) والمعايير المحاسبية والتنظيمية الجديدة وما يترتب عليها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات

## الحوكمة المؤسسية (تابع)

### لجان مجلس الإدارة (تتمة)

تجتمع لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت أربع (4) مرات على الأقل في السنة.

إن المسائل الرئيسية التي تمت مراجعتها، وبحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تم تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة خلال العام، تتضمن ما يلي:

- مراجعة النتائج المالية الموحدة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
  - المراجعة والموافقة على خطة واستراتيجية التدقيق الداخلي السنوية المقترحة وجميع التقارير الصادرة من قبل إدارة التدقيق الداخلي.
  - مراقبة الحوكمة المؤسسية والالتزام والمتطلبات التنظيمية.
  - تحديث وضبط جميع سياسات المخاطر وأمن المعلومات بما يتماشى مع التغييرات في المتطلبات التنظيمية.
  - مراجعة حدود المخاطر الحالية ووضع حدود جديدة للمخاطر لتحسين التحكم في مخاطر الائتمان والسوق والعمليات التشغيلية والسيولة ومعدل الربح وتركيز المخاطر.
  - مراجعة تقرير عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال (ICAAP).
  - مراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معايير المحاسبة المالية (FAS 30).
  - تحديد المرشحين لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
  - تقييم رسوم الاجتماعات والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو غيرهم من الأفراد المعتمدين.
  - تقديم التوصيات بشأن الهيكل التنظيمي وخطة الإحلال للمسؤولين.
  - تقديم التوصيات بشأن مبلغ وحصة وهيكل المكافآت لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- وقد حصل أعضاء لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت على رسوم اجتماعات بلغ مجموعها ٤٤,١٠٠ دولار أمريكي خلال العام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٤٦,٢٠٠ ألف دولار) وقد تم عقد اجتماعات اللجنة ست (6) مرات.

والمكافآت باقتراح مرشحين لانتخابات مجلس الإدارة وتعيين مديرين تنفيذيين جدد في الإدارة العليا وسياسات المكافآت وتوجيهات للزيادات والترقيات.

تتضمن الأهداف الأساسية للجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت إعداد التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المستوى العام لقبول المخاطر والقدرة على تحملها والسياسات التي تتم بموجبها إدارة المخاطر. وتشمل هذه السياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومعدل الربح، إضافة إلى أية فئات أخرى من المخاطر تواجهها الشركة عند القيام بالأنشطة.

وإلى ذلك، تقترح لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت وتراقب الإطار العام لإدارة المخاطر بما يتفق مع التوجيهات التنظيمية، والذي يشمل التطورات في كافة الأنشطة وسياسات التشغيل والرقابة الداخلية وطرق إدارة المخاطر والمطابقة ورفع تقارير المخاطر إلى مجلس الإدارة. كما تضمن لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت أن نظام إدارة أمن المعلومات واستمرارية الأعمال الخاص بالشركة يتفق مع التوجيهات التنظيمية ويتناسب مع حجم العمليات التشغيلية في الشركة.

يرأس لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت عضو مجلس إدارة مستقل، وتتكون اللجنة من:

- السيدة إلهام إبراهيم عبد الله حسن، رئيساً
- سعادة الأمير يعقوب خيرا، عضواً
- الدكتورة أماني خالد بورسلي، عضواً
- الشيخ الدكتور أسامة بحر، عضواً\*

\*الشيخ الدكتور أسامة بحر وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية وله حق التصويت على جداول الأعمال المتعلقة بالحوكمة المؤسسية الشرعية فقط.

## الحوكمة المؤسسية (تابع)

### الحضور

حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٥

لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيدات والمكافآت		مجلس الإدارة		
الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	
-	-	٤	٤	صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
٦	٦	٣	٤	تونكو يعقوب خيرا
٦	٦	٤	٤	الدكتورة أماني خالد بورسلي
-	-	٤	٤	الشيخ محمد عبد الله عبد الكريم الخريجي
٦	٦	٤	٤	إلهام إبراهيم عبد الله حسن
-	-	٤	٤	جمعة حسن أبل

تواريخ الاجتماعات خلال عام ٢٠٢٥

١١ فبراير	١٣ فبراير
١٢ فبراير	٢٦ مارس
١٣ مايو	١٤ مايو
٢١ يوليو	١٢ أغسطس
١١ أغسطس	١٢ نوفمبر
١١ نوفمبر	

### ملاحظات:

- الشيخ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، هو أيضاً عضو في لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، الترشيحات والمكافآت. وقد حضر الشيخ أسامة بحر أربع (٤) اجتماعات. ولم يحضر الشيخ الدكتور أسامة بحر الاجتماعات الأخرى لأنها لم تتضمن أي مسائل تتعلق بالحوكمة الشرعية.
- وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي والنظام الأساسي للإثمار القابضة، يعقد مجلس الإدارة أربع (٤) اجتماعات على الأقل خلال العام، وينبغي على كل عضو أن يحضر نسبة ٧٥ في المائة على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة على مدار السنة المالية.
- جميع الأعضاء استوفوا الحد الأدنى لنسبة الحضور المطلوبة.

## الحوكمة المؤسسية (تابع)

### هيئة الرقابة الشرعية

تمثل هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة من العلماء المتخصصين في الشريعة وفقه المعاملات المالية وفقاً لأحكام الشريعة. وتساهم الهيئة في دعم أنشطة الإثمار القابضة وتطويرها، فضلاً عن مراقبة أعمالها لضمان التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لاشتراطات الترخيص التي يحددها مصرف البحرين المركزي وعقد التأسيس والنظام الأساسي للإثمار القابضة تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين هيئة الرقابة الشرعية بناءً على توصية من مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت وتكون مدة تعيين هيئة الرقابة الشرعية ثلاث سنوات.

وتتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالصلاحيات الكاملة اللازمة لتحقيق أهدافها وأداء مسؤولياتها، إذ يُسمح لها بمراجعة جميع السجلات والمعاملات من أي مصادر دون قيود، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمستشارين المهنيين والقانونيين والموظفين.

إن هيئة الرقابة الشرعية تعمل حسب لائحة عمل تحدد لها السياسات والإجراءات ونظم الاجتماعات والمسؤوليات إضافة إلى مؤهلات العضوية. إن هذا النظام قد تم وضعه بالتنسيق مع مجلس الإدارة وهو منشور على الموقع الإلكتروني.

ويحق لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحصول على مكافآت تتكون من مبلغ بدل حضور الاجتماعات عن كل اجتماع يشاركون فيه.

تقترح لجنة الترشيحات والمكافآت هذه المصاريف ويصادق عليها المساهمون.

وفي الوقت الحالي، لا تقدم الإثمار القابضة أي مكافآت تتعلق بالأداء لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة وجودها ستكون طبقاً لمذكرة التأسيس والنظام الأساسي وخاصة لموافقة المساهمين.

وقد تم تضمين نبذة تعريفية عن أعضاء الهيئة في الجزء الخاص بهيئة الرقابة الشرعية.

ويتلقى جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية رسالة التعيين، موقعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي للإثمار القابضة.

### الاتصال مع الأطراف ذات الصلة

يُقر مجلس الإدارة بأهمية المحافظة على اتصالات منظمة مع الأطراف ذات الصلة وخاصة مع المستثمرين عن طريق العديد من السبل بغية تعزيز التفاهم والحوار معهم. وتشمل هذه السبل الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية والتقارير السنوية والإفصاحات ربع السنوية للتقارير المالية إضافة إلى العديد من الإعلانات التي تصدر خلال العام على الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين وسوق دبي المالي وكذلك على الموقع الإلكتروني للشركة حيث يستطيع الأطراف ذات الصلة الاطلاع على أداء وعمليات الإثمار القابضة.

ويحافظ رئيس مجلس الإدارة (أو أي عضو آخر يوضه الرئيس) على اتصال شخصي مستمر مع كبار المساهمين للتعرف على وجهات نظرهم. ويقوم رئيس مجلس الإدارة بمناقشة وجهات نظر كبار المساهمين مع أعضاء مجلس الإدارة.

### حخص أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتم الإفصاح عن حصص أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في قسم أسهم الإثمار القابضة في تقرير مجلس الإدارة وتحت قسم "معلومات عن السهم" على التوالي.

### معلومات عن السهم

يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتوزيع ملكية الأسهم إلى جانب الإحصاءات الرئيسية بشأن أداء سهم الإثمار القابضة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي في القسم المعنون "معلومات عن السهم" من التقرير السنوي.

### حقوق المساهمين

تتمتع جميع الأسهم بالحقوق نفسها. وإقراراً بما للمساهمين من أهمية، تحرص سياسة الإثمار القابضة على معاملة المساهمين بإنصاف وعلى قدم المساواة تماشياً مع قوانين الهيئات الرقابية. وتشمل الحقوق القانونية الأساسية للمساهمين حق المشاركة في اجتماعات المساهمين، وحق تفويض أشخاص آخرين بصفتهم وكلاء لحضور الاجتماعات والتصويت بالنيابة عنهم، وحق المشاركة في انتخاب أي عضو في مجلس الإدارة أو عزله. كما تشمل حقوق المساهمين أيضاً التصويت على تعيين المدققين الخارجيين، والتصويت على الأعمال الأخرى للإثمار مثل زيادة رأس المال أو خفضه، والحق في استلام دفعات أرباح الأسهم، إضافة إلى الحق في إبداء الرأي والاستفسار خلال اجتماعات المساهمين.

### حقوق الأقلية من المساهمين

تتم هيكلة مجلس الإدارة ليضم أعضاء مستقلين ذوي مسؤوليات إضافية تتمثل في حماية حقوق الأقلية من المساهمين. ويتم ذلك أيضاً وفقاً للتوجيهات التنظيمية.

وتتقيد الإثمار بالإرشادات التالية باعتبارها تدابير إضافية لحماية حقوق الأقلية من المساهمين:

- إلزامية موافقة المساهمين على المعاملات الرئيسية كالتغير في رأس المال أو نقل الأعمال (وفقاً للحدود التي يحددها مصرف البحرين المركزي).
- إلزامية الإفصاح عن المعاملات من قبل كبار المساهمين.
- حقوق الأولوية لإصدار أسهم جديدة.
- فرض قيود على المعاملات التجارية مع الإدارة، والأطراف التي تسيطر على الإثمار والأطراف ذات الصلة وفقاً لتقواعد مصرف البحرين المركزي.
- ممارسة حق انتخاب الأعضاء المستقلين.
- فرض عقوبات على تداول الأسهم من قبل المطلعين.
- المخصصات المطلوبة لعمليات الاستيلاء والاندماجات والاستحوادات.

## الحوكمة المؤسسية (تابع)

### رسوم التدقيق وغيرها من الخدمات المقدمة من قبل المدقق الخارجي

خلال اجتماع الجمعية العمومية المتعقد في ٢٦ مارس ٢٠٢٥، وافق المساهمون على تعيين شركة كي بي إم جي المدقق الخارجي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وتم تفويض مجلس الإدارة لتحديد مكافأتهم، وبناءً على ذلك قامت شركة كي بي إم جي والشركات التابعة لشبكتها بتقديم الخدمات التالية لمجموعة الإثمار والشركات التابعة لها:

أنواع الخدمات	المبلغ بالدولار الأمريكي	أمثلة على الخدمات المقدمة ضمن نوع الخدمة
(أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة	٧٢٥,٠١٤	• تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. • تدقيق البيانات المالية القانونية للشركات التابعة لمجموعة الإثمار. • مراجعة البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة لمجموعة الإثمار للفترة المنتهية في ٣١ مارس و ٣٠ يونيو و ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥. • مراجعة المعلومات المالية المرحلية للشركات التابعة.
(ب) خدمات أخرى غير التدقيق		
• خدمات متعلقة بالتدقيق	٢٣٢,٢٧٦	• خدمات متعلقة بالتدقيق تتضمن، من بين أمور أخرى، الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بمتطلبات الالتزام لمختلف الجهات التنظيمية لمجموعة الإثمار والشركات التابعة لها.
• تقارير الضريبة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	٦٢,٨١٤	• خدمات أخرى غير التدقيق
• خدمات استشارية	-	• خدمات الامتثال الضريبي • التقارير المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة

يخضع تقييم التضارب والاستقلالية للمراجعة من قبل لجنة التدقيق التابعة للمجموعة و/أو شركائها التابعة، حسب الاقتضاء..

### ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي

يسري ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي في الإثمار القابضة على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع المسؤولين والموظفين والوكلاء والاستشاريين وغيرهم عند تمثيل الإثمار أو التصرف بالنيابة عنها.

ويجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين التصرف بشكل أخلاقي في جميع الأوقات والإقرار بالتزامهم بسياسات الإثمار القابضة. ولا يجوز أن يُمنح أي تنازل عن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي لأي عضو بمجلس الإدارة أو مسؤول تنفيذي إلا بواسطة مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال والرقابة الداخلية

## إدارة المخاطر

خلال عام ٢٠٢٥، امتنع أعضاء مجلس الإدارة الذين لهم مصالح في معاملة ما عن التصويت على اعتماد هذه المعاملة المقترحة الخاصة بالطرف ذي الصلة، باستثناء المعاملات المطلوبة كجزء من عملية إعادة الهيكلة.

### إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال والرقابة الداخلية

إن مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسائر المالية أو الإضرار بالسمعة التي من الممكن أن تُفرض على الشركة نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلبات القوانين واللوائح والأنظمة والتوجيهات ومتطلبات إعداد التقارير وقواعد السلوك الأخلاقي الداخلية.

وتضع سياسة إدارة الالتزام إطاراً للالتزام من أجل إدارة مخاطر الالتزام في الإثمار القابضة من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذين يقومون بمهام الالتزام، بالإضافة إلى تحديد استقلالية وفعالية وظيفية الالتزام والتسلسل الإداري لمسئول الالتزام. وتتبع وظيفة الالتزام أسلوباً قائماً على المخاطر لإدارة مخاطر الالتزام وفقاً لخطة الالتزام التي وافقت عليها لجنة التدقيق، الحوكمة، المخاطر، التشريعات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتعمل الإدارة على ضمان قيام الإثمار القابضة بجميع عملياتها وفق أعلى المعايير الأخلاقية، والالتزام بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة بالمؤسسات المالية. ويقع على عاتق مسئول الالتزام مسؤولية تعزيز الثقافة القائمة على الالتزام السليم في الشركة من خلال التدريب المدعوم باختبارات دورية للالتزام من أجل تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة الالتزام تقوم بإبلاغ الشركة عن مسائل ذات أهمية من وجهة نظر إدارة الالتزام من أجل ضمان أن الإدارة العليا والموظفين على دراية بالاشتراطات التنظيمية المعمول بها وما يترتب عليها، وذلك من أجل تحقيق مستوى عالٍ من الالتزام في جميع عمليات الشركة على نحو متسق دائماً.

وتلتزم الإثمار القابضة بتشريعات مملكة البحرين لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات وحدة الجرائم المالية التي تستند على مبادئ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF 40) ولجنة بازل للرقابة المصرفية

تموُّض الإثمار القابضة مهام إدارة المخاطر إلى بنك الإثمار. إذ يتمتع بنك الإثمار بإطار قوي ومحكم لإدارة المخاطر موضح بالتفصيل في ميثاق إدارة المخاطر. ويتضمن إطار إدارة المخاطر سياسات مخاطر شاملة لمختلف أنواع المخاطر، ويتناول جميع المخاطر ذات الأهمية من منظور إدارة المخاطر بالمجموعة. كما تتناول هذه السياسات أيضاً القدرة على تحمل المخاطر وإرشادات إدارة المخاطر الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر. وتدعم هذه السياسات نماذج ومنهجيات قياس المخاطر، والتي تعمل على قياس المخاطر بما يتماشى مع التوجيهات التنظيمية. وتتبنى الإثمار القابضة سياسات إدارة المخاطر الخاصة ببنك الإثمار بما في ذلك آخر تعديلاتها.

وتتم مراقبة جميع استثمارات الإثمار القابضة بشكل دوري فعّال، ويتم تعيين ممثلين عن الإثمار القابضة في مجالس إدارة شركات الاستثمارات الرئيسة من أجل مراقبة هذه الاستثمارات.

وعلاوة على ذلك، فإن أي مقترحات للتخارج من الاستثمارات أو أي تطورات مهمة في الاستثمارات تتم مراجعتها من قبل إدارة المخاطر، ثم يتم تقديمها إلى الجهة المُعتمَدة كما هو منصوص عليه في سياسات المخاطر. ولقد صادق مجلس إدارة الإثمار على السياسة "التقديرية للأعمال" التي تضع صلاحيات لتقديم الموافقات على الاستثمارات حسب قيمتها.

### الإفصاح عن المصالح

يتعيّن على أعضاء مجلس إدارة الإثمار القابضة عند توليهم المنصب الإفصاح للشركة عن كافة المصالح والعلاقات التي قد تؤثر على أدائهم لواجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. وسوف يتم تسجيل هذه المصالح في سجل مصالح مجلس الإدارة. ويتم تحديث الإفصاح عن المصالح سنوياً.

### اعتماد معاملات الأطراف ذات الصلة

يتم اعتماد كافة معاملات الأطراف ذات الصلة بواسطة مجلس الإدارة.

حسب الاقتضاء، فإن الأشخاص الذين لهم مصالح في معاملة ما يتمتعون عن التصويت على اعتماد هذه المعاملة المقترحة الخاصة بالطرف ذي الصلة، باستثناء المعاملات المطلوبة كجزء من عملية إعادة هيكلة مجموعة الإثمار القابضة والتي تتضمن شركة الإثمار القابضة وبنك الإثمار وشركة أي بي كابيتال.

سيؤخذ اعتماد المعاملة في الاعتبار بغض النظر عن طريقة التسوية، سواء نقداً أو خلافاً.

بعض المعاملات المعينة الخاصة بالأطراف ذات الصلة قد تتطلب إرسال إشعار مسبق والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي و/أو أي جهة منظمة أخرى كما هو محدد في مجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي.

وعلى وجه الخصوص، يتعيّن على أعضاء مجلس إدارة الإثمار القابضة الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة والتي قد تؤدي إلى حدوث تضارب في المصالح فعلياً أو متصوّر. يتعيّن على كل عضو في مجلس الإدارة إبلاغ الشركة عند حدوث أي تغيير في مصالحه/ مصالحها، كما يتم تحديث سجل المصالح سنوياً على الأقل.

## تقييم أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية

خلال العام، تم تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية. وتم تلخيص نتائج تقييم الأداء في الجدول أدناه:

نتائج التقييم	مستوى التقييم	تاريخ التقييم	
مرضٍ	• مستوى مجلس الإدارة • مستوى كل عضو	21 يناير 2026	مجلس الإدارة
مرضٍ	• مستوى كل عضو	13 يناير 2026	لجنة التدقيق، إدارة المخاطر والالتزام والحوكمة
مرضٍ	• مستوى اللجنة • مستوى كل عضو	21 يناير 2026	لجنة الترشيحات والمكافآت
مرضٍ	• مستوى هيئة الرقابة • مستوى كل عضو (تقييم ذاتي)	7 ديسمبر 2025	هيئة الرقابة الشرعية

## البند التاسع

إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤوليات الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

عملاً بما نصت عليه المادة (206 - د) من قانون الشركات التجارية (21) لسنة 2001م وتعديلاته، فإنه يجوز للجمعية العامة العادية إصدار قرار بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤوليات الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

"الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤوليات الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م."

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.

## البند العاشر

الإطلاع والمصادقة على المزاياء والمكافآت الإجمالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م.

عملاً بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، تم مراجعة المزاياء والمكافآت الإجمالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م والتزام الشركة بمتطلبات مصرف المركزي لعرضه على الجمعية العامة العادية.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الجمعية العامة العادية اتخاذ القرار التالي:

"تقرر مراجعة ومصادقة المزاياء والمكافآت الإجمالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للفترة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م."

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.

## مكافآت اجتماعات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لسنة 2026

المبلغ	شركة الإثمار القابضة
16000 دولار	<p>مكافأة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للشركة القابضة:</p> <p>1- مبلغ مكافأة حضور الاجتماع 1000 دولار لكل عضو</p> <p>2- عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (4 أعضاء)</p> <p>3- عدد الاجتماعات خلال السنة (4 اجتماعات)</p>
16000 دولار	المجموع

## البند الحادي عشر

اعتماد توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين المدقق الخارجي للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

عملاً بما نصت عليه المادة (206 - هـ) من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، والمادة (56) من النظام الأساسي للشركة، فإن الجمعية العامة العادية تتولى تعيين / إعادة تعيين مدققي حسابات الشركة. وفي هذا الصدد فقد قام مجلس إدارة الشركة في 11 فبراير 2026م بالتوصية للجمعية العامة العادية بتعيين السادة كي بي ام جي فخر مدققين لحسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م.

"الموافقة على تعيين السادة كي بي ام جي فخر ومدققين خارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي."

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.

ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية

طبقاً لأحكام المادة (207) من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، فإنه لا يجوز للجمعية العامة مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا في الأحوال التالية:

1. إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد هذا الجدول.
2. إذا تكتُفت أثناء الاجتماع.
3. إذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة على الجمعية العامة، تعيّن تأجيل الاجتماع لمدة عشرة أيام عمل على الأكثر إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يملكون ربع الأسهم التي انعقد بها الاجتماع.

وفي هذا الخصوص يفسح الرئيس المجال للحضور لطرح مثل هذه الموضوعات.

\*\*\*\*\*